المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

المعارضة السياسيّة في إقليم كردستان – العراق (النّشأة والمستقبل)

د. رشيد عمارة الزيدي | م. يوسف محمد صادق

أبريل ٢٠١٢

المعارضة السياسيّة في إقليم كردستان – العراق

(النّشأة والمستقبل)

سلسلة: دراسات

د. رشيد عمارة الزيدي | م. يوسف محمد صادق | أبريل ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

المقدّمة ١

الفصل الأوّل: المعارضة ابتداءً من تأسيس إقليم كردستان– العراق (١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٥) ٣

١. المبحث الأوّل: المعارضة منذ تأسيس المجلس الوطنيّ في الإقليم إلى أحداث آب / أغسطس ١٩٩٦ ٦

٢. المبحث الثّاني: من ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٦ إلى كانون الثّاني / يناير ٢٠٠٥ ٧

الفصل الثّاني: إرهاصات تشكيل المعارضة– الدّورة الثّانية للمجلس الوطنيّ لإقليم كردستان٢٠٠٥–٢٠٠٩ ١١

٣. المبحث الأوّل: المعارضة الشّعبية والمدنيّة ١٤

٤. المبحث الثّاني: المعارضة من داخل الحكومة ١٧

الفصل الثّالث: بروز دور المعارضة– الدّورة الثّالثة لبرلمان إقليم كردستان ١٩

٥. المبحث الأوّل: الأحزاب المعارِضة في الإقليم ١٩

٦. المبحث الثّاني: المعارضة السّياسية بعد أحداث ١٧ شباط ٢٠١١ ٢٨

الفصل الرّابع: إنجازات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان ومعوقاتها ومستقبلها. ٣٢

٧. المبحث الأوّل: إنجازات المعارضة السّياسية ٣٣

٨. المبحث الثّاني: معوقات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان – العراق ٣٦

٩. المبحث الثّالث: الآفاق المستقبليّة للمعارضة السياسيّة في الإقليم ٣٩

الخاتمة ٤٢

المقدّمة

إنّ الديمقراطية الحقيقيّة هي حراك اجتماعيّ وسياسيّ وثقافيّ مستمرّ من أجل تحقيق المصلحة العامّة، وصيانتها، والدّفاع عنها في مواجهة المصالح الذّاتية الضيّقة للماسكين بالسّلطة.

ويُعدّ الصّراع السّلمي بين القوى السّياسية من أجل الوصول إلى السّلطة –بحسب قواعد سلميّة عامّة ومثبتة– الآليّةَ الأنسبَ لتحقيق ذلك الهدف، ولُبَّ الحراك الاجتماعي والسّياسي والثّقافي، وجوهره. ممّا يعني أنّ صراع الأحزاب والقوى السّياسية –في الأنظمة الدّيمقراطية– من أجل الفوز بالسّلطة والبقاء فيها عن طريق كسب رضا المواطنين؛ هو مؤدٍّ في النّهاية إلى تحقيق المصلحة العامّة وضمان استمراريّتها. وهذه العمليّة كلّها تفترض وجود قوّة/ قوى سياسيّة في السّلطة، تحاول تحقيق برامجها؛ مع الحرص على تحقيق المصلحة العامّة خشية من فقدان رضا المواطنين عليها، وقبولهم بها. فإذا ما لم تحظ بذلك القبول الجماعي؛ فإنّها قد تخسر السّلطة. ذلك أنّه يُفترض –في ظلّ الأنظمة الديمقراطيّة– وجود طرف آخر في العمليّة السّياسية؛ وهو المعارضة. فهي تهيّئ نفسها لاستلام السّلطة؛ بوضعها برامجَ ومشاريع تكسب بها رضا المواطنين، مع السّعي –في الوقت ذاته– إلى كشف مكامن الخلل في عمل الماسكين بالسلطة، وإثارة الرّأي العامّ ضدّهم.

والعمليّة السياسية في إقليم كردستان/ العراق لا تخرج عن هذا السّياق، لاسيّما في الآونة الأخيرة؛ فهي تشهد تغيّراتٍ جذريّة، من المأمول أن تؤدّي إلى تصحيح مسارها، وتجعلها أكثر انسجامًا مع روح الدّيمقراطية وجوهرها. وتتمثّل هذه التّغيرات في ولادة معارضة سياسيّة قويّة نسبيًّا؛ استطاعت أن تحرز ما يقارب ثلث مقاعد البرلمان في الانتخابات البرلمانيّة والرّئاسية في تمّوز / يوليو ٢٠٠٩.

إنّ هذه الظّاهرة جديرة بالاهتمام والفحص والمتابعة؛ وذلك من أجل فهم المتغيّرات التي أدّت إلى هذا التحوّل، واكتشاف طبيعة هذه المعارضة، وتوضيح مكامن الخلل والضّعف فيها. هذا فضلًا عن تبيّن نقاط قوّتها وفرص نجاحها، وكيفيّة تعامل السّلطة السّياسية معها.

وتبعاً لما تقدّم؛ سنحاول في هذا البحث تقديم إجابات لمجموعة من التّساؤلات منها: كيف نشأ النّظام السّياسي في الإقليم وتطوّر؟ وهل رافقت تلك النّشأةَ عمليّةٌ ديمقراطيّةٌ سليمةٌ، وما تعليل ذلك؟ كيف بدأت مظاهر الاعتراض على الحكم وإرهاصات المعارضة في الإقليم، وما سببها؟ وكيف برزت المعارضة السّياسية الحقيقيّة في الإقليم، وما هي دواعي بروزها، وأهمّ روافدها؟ كيف هو أداء المعارضة السّياسية الآن، وما طبيعة تعامل السّلطة معها ومدى تكيّف تلك السّلطة مع الواقع الجديد في الإقليم؟ ماهي أهمّ المتغيّرات الكابحة لنشاط المعارضة السّياسية في الإقليم، وماهي أهمّ المتغيّرات المشجّعة لها، والدّاعمة إيّاها؟ وأخيرًا كيف يبدو مستقبل هذه المعارضة وما آفاقها؟

تحاول هذه الدّراسة الإجابة عن هذه الأسئلة الرّئيسة –وعن أخرى غيرها فرعيّة– من خلال فرضيّة أنّ: "**تفاعل جملة من المتغيّرات مع بعضها البعض؛ هو ما أفرز تأخّر ظهور المعارضة السّياسية في الإقليم، وأدّى إلى بُطء مسارها. وأنّ ظهورها –إثر الانتخابات البرلمانيّة والرّئاسية في تمّوز / يوليو ٢٠٠٩ بالخصوص– وبروز دورها في المشهد السّياسي؛ سيؤدّي إلى إغناء تجربة الحكم في الإقليم**".

وقد أملت علينا طبيعة بحثنا استخدام المنهج التّاريخي ومنهج التّحليل النّظمي؛ لكي نتمكّن من الكشف عن جذور العمليّة السّياسية في الإقليم، ونعرف أهمّ مدخلاتها ومخرجاتها (Input– Output)؛ وذلك بغية تبيُّن دور المعارضة فيها، وتحديد آليّة عملها.

وبناءً على ما تقدّم؛ فقد تمّ تقسيم البحث إلى الأقسام التّالية:

الفصل الأوّل: المعارضة ابتداءً من تأسيس حكومة إقليم كردستان – العراق (١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥).

المبحث الأوّل: المعارضة منذ تأسيس المجلس الوطنيّ إلى أحداث ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٦.

المبحث الثّاني: المعارضة منذ أحداث ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٦ إلى كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

الفصل الثّاني: إرهاصات تشكيل المعارضة– الدّورة الثّانية لبرلمان إقليم كردستان٢٠٠٥–٢٠٠٩

المبحث الأوّل: المعارضة الشّعبية والمدنيّة.

المبحث الثّاني: المعارضة من داخل الحكومة.

الفصل الثّالث: بروز دور المعارضة– الدّورة الثّالثة لبرلمان إقليم كردستان.

المبحث الأوّل: الأحزاب المعارضة في الإقليم.

المبحث الثّاني: المعارضة السّياسية بعد أحداث ١٧ شباط / فبراير ٢٠١١.

الفصل الرّابع: إنجازات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان، ومعوقاتها ومستقبلها.

المبحث الأوّل: إنجازات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان.

المبحث الثّاني: معوقات المعارضة في إقليم كردستان.

المبحث الثّالث: مستقبل المعارضة في إقليم كردستان.

الفصل الأوّل: المعارضة ابتداءً من تأسيس إقليم كردستان– العراق (١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٥)

لم تنجم المعارضة السّياسية –في إقليم كردستان العراق– من فراغ، ولا هي وليدة مرحلة تأسيس الإقليم؛ وإنّما تعود جذور المعارضة الكرديّة إلى بداية تأسيس الدّولة العراقيّة عام ١٩٢١. غير أنّها كانت معارضة كرديّة ضدّ الأنظمة السّياسية العراقيّة التي تعاقبت على السّلطة، وقد نشطت بصورةٍ خاصّة ضدّ نظام الحكم السّابق (حكم صدّام حسين) الذي انتشرت فيه ثقافة المعارضة – بكلّ أصنافها– في إقليم كردستان – العراق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تجربة الحكم في الإقليم؛ قد بدأت إثر الانتفاضة الشّعبية في كردستان العراق في شهر آذار ١٩٩١، وانسحاب المؤسّسات الإداريّة والسّياسية والعسكريّة العراقيّة منها في شهر تشرين الثّاني من السّنة نفسها؛ وهو ما أدّى إلى أن اتّخذت القيادة الكرديّة قرارًا ببناء مؤسّسات تشريعيّة وتنفيذيّة وإداريّة خاصّة بكردستان العراق. كما أصدرت القيادة السّياسية للجبهة الكردستانيّة[١] –باعتبارها سلطة أمر الواقع (De Facto)– في ٨/ ٤/ ١٩٩٢ قانونًا أوّل (رقم (١) لسنة ١٩٩٢)؛ وهو قانون المجلس الوطنيّ لكردستان– العراق، وقانونًا ثانيًا (رقم (٢) لسنة ١٩٩٢)؛ وهو قانون انتخاب قائد الحركة التّحررية الكرديّة.

وما ساعد على توخّي القيادة السّياسية الكرديّة هذا التّوجه؛ هو التدخّل الدّولي في العراق عام ١٩٩١ بموجب قرار ٦٨٨[٢]، وإقامة مشروع توفير الرّاحة (Provide Comfort) تبعًا لذلك[٣]. وهو الأمر الذي أدّى إلى انفصالٍ فعليّ للأراضي الواقعة تحت سيطرة القيادة السّياسية الكرديّة الممثّلة بالجبهة الكردستانيّة من العراق.

وقد جرت انتخابات المجلس الوطنيّ لكردستان العراق في ١٩/ ٥/ ١٩٩٢، وتنافست فيها ثماني قوائم كرديّة وأربع قوائم آشوريّة لانتخابات المجلس الوطنيّ؛ كما ترشّح أربعة أشخاص لانتخابات قائد حركة تحرير كردستان. وتمّت الانتخابات في جوٍّ مشحون سياسيًّا وأيديولوجيًّا، فشابَها الكثير من النّقائص[٤] والتّزوير[٥]. ولكن على الرّغم من ذلك، فقد عُدَّت هذه الانتخابات إحدى أكثر

١هي جبهة تشكّلت في ١٢/ ٦/ ١٩٨٨ للتنسيق بين الأحزاب الكرديّة عشيّة انتهاء الحرب العراقيّة الإيرانية، وبُعيد حملات الإبادة البشريّة والقصف الكيمياوي التي انتهجها النظام السابق في العراق ضدّ الكرد في كردستان العراق. لذلك انضمّت ثمانية أحزاب إلى هذه الجبهة التي قادت الانتفاضة الشعبيّة في آذار ١٩٩١؛ وهي: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتّحاد الوطني الكردستاني، منظّمة إقليم كردستان للحزب الشّيوعي العراقي، حزب الشّعب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الاشتراكيّ الكردستاني، الحزب الاشتراكيّ الكرديّ – باسوك، حزب الكادحين الكردستاني، الحركة الديمقراطيّة الآشوريّة. انظر: أوراق توما توماس 38، في موقع:
http://telskuf.com/articles.asp?article_id=10711

٢ لمعرفة تفاصيل أكثر عن ماهيّة هذا القرار وأهدافه؛ ينظر إلى: عبد الحسين شعبان، **السّيادة ومبدأ التدخّل الإنساني**، (أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٠)، ص٢٦.

٣وذلك عندما اضطرّ مئات الآلاف من الأكراد للنّزوح من مدنهم وقراهم عقب الانتفاضة التي شملت العراق من الشّمال إلى الجنوب، ولجوئهم إلى الجبال المحيطة بالمنطقة باتجاه إيران وتركيا؛ تفاديًا لانتقام النظام العراقي السابق. فتدخّلت قوّات الحلفاء الغربيّين -بدعوةٍ من فرنسا- لإنشاء مناطقَ محميّة من الهجمات العراقيّة. للتّفاصيل ينظر إلى: غسان العزي، **سياسة القوّة / مستقبل النظام الدولي و القوى العظمى**، (بيروت: مركز الدّراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠)، ص ٦١.

٤من هذه النقائص: عدم وجود سجلٍّ للناخبين بسبب غياب إحصاء سكّاني دقيق، وعدم توزيع المراكز الانتخابية بصورةٍ متوازنة على الدّوائر الانتخابيّة؛ فضلًا عن عدم صلاحيّة حبر الاقتراع. ينظر إلى: نوشيروان مصطفى، **خلافات البارتي والاتّحاد** (باللغة الكرديّة)، (هانكو – فينلاند، د.ن، ١٩٩٥)، ص ص١٧ – ٢٣. وكذلك ينظر إلى: آراس عبد الرحمن مصطفى، **انتفاضة آذار ١٩٩١ في جنوب**

الانتخابات ديمقراطيّة في الشّرق الأوسط آنذاك[٦]؛ إذ تنافست الأحزاب والقوى الكرديّة والآشوريّة –باتّجاهاتها المختلفة– على أصوات النّاخبين بحريّةٍ وديمقراطيّة. كما رأى المراقبون المستقلّون الأجانب أنّ مشاركةَ المواطنين الكثيفةَ في الانتخابات هي "مؤشّر واضح لإدراكهم أهمّية المبادئ الدّيمقراطية، ودليلٌ على رفضهم لنظام صدّام حسين"[٧].

ونتيجة للانتخابات والتّوافقات –التي جرت بين الاتّحاد الوطني الكردستاني (الاتحاد) والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)– تمّ تقسيم مقاعد المجلس الوطني للإقليم (في ما عدا ممثّلي الآشوريّين الخمسة الفائزين) مناصفةً بين الحزبين المذكورين؛ ليحصل كلّ منهما على خمسين مقعدًا. في حين لم تحصل أيٌّ من القوائم الكرديّة الخمس الأخرى على مقعدٍ واحد في المجلس الوطنيّ؛ لأنّه لم تتمكّن أيٌّ منها من عبور حاجز ٧% من أصوات النّاخبين[٨].

يمكن تقسيم هذه المرحلة من حيث تطوّر العمليّة السّياسية في الإقليم إلى حقبتين فرعيّتين:

الأولى: المعارضة منذ تأسيس المجلس الوطنيّ في الإقليم إلى أحداث آب / أغسطس ١٩٩٦.

الثّانية: المعارضة منذ أحداث آب / أغسطس ١٩٩٦ إلى كانون الثّاني / يناير ٢٠٠٥؛ أي انتخاب الدّورة الثّانية لبرلمان الإقليم. وسنتناولهما في مبحثين.

كردستان (باللّغة الكرديّة)، (السليمانية: مؤسّسة حمدي للنشر، ٢٠٠٩)، ص ٤٥١. ولمعرفة كيفية توزيع المراكز الانتخابيّة على المحافظات الثلاث المشمولة بالانتخابات، ينظر إلى: جراس ئار. في ستانسفيلد، **كردستان العراق التطورات السياسية ونمو الديموقراطية** (باللغة الكردية)، ترجمة: ياسين سردشتي، (السليمانية: مطبعة سيما، ٢٠١٠)، ص ٢٩٩.

٥وصل التزوير إلى حدّ أنه في بعض المناطق لاسيّما في محافظة "دهوك" كان عدد الأصوات أكثر من عدد النّاخبين المحتملين؛ إذ بلغت نسبة التّصويت في محافظة دهوك (١٢٤%). ينظر إلى: نوشيروان مصطفى، نتائج الانتخابات العامّة في كردستان (باللغة الكردية)، على موقع:

http://sbeiy.com/UserFiles/PDFPart4.pdf

٦ستانسفيلد، ص ٢٩٨.

٧المرجع نفسه، ص ٢٩٩.

٨نصّت المادّة ٣٦ الفقرة ٣ من قانون المجلس الوطني رقم ١ على أنّ: "كلّ قائمة لم تحصل على ٧% -أو أكثر- من أصوات المقترعين؛ لا تمثَّل في المجلس، ويجري توزيع أصواتها على القوائم الفائزة بنسبة فوزها". و قد عدّلت هذه الفقرة بموجب المادّة الخامسة عشرة من قانون التعديل الثالث لقانون انتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق المرقّم بـ ٤٧ لسنة ٢٠٠٤؛ وأصبحت على النّحو الآتي: "في حالة عدم حصول أيّ حزب ضمن المجموعة التي تتنافس باسم قوميّة واحدة (التّركمان، الكلدان، الآشوريّين، الأرمن، العرب) على (المعدّل الانتخابي)؛ يمنح الحزب الذي حصل ضمن القوميّة المعنيّة على أكثر الأصوات مقعداً واحدا". انظر: المجلس الوطني لكردستان العراق، **مجموعة القوانين والقرارات الصّادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق**، المجلّد الثاني، ط١، ١٩٩٧.

١. المبحث الأوّل: المعارضة منذ تأسيس المجلس الوطنيّ في الإقليم إلى أحداث آب / أغسطس ١٩٩٦

بدأت هذه المرحلة بتشكيل أوّل حكومة برئاسة د. فؤاد معصوم عضو المكتب السّياسي للاتّحاد[٩]. وكانت الحكومة ائتلافيّة، ضمّت كلًّا من (البارتي والاتّحاد)* وممثّلي المكوّنات والأحزاب الأخرى. وقد "اتّفق البارتي والاتّحاد على تقسيم الوزارات مناصفةً فيما بينهم، وإعطاء بعض الوزارات للأحزاب الأخرى من أجل إسكاتهم"[١٠]. ونتيجة لذلك لم تتشكّل في هذه المرحلة معارضة سياسيّة داخل المجلس الوطنيّ. وعلى الرّغم من وجود آراء –داخل قيادة الاتّحاد– تنادي بالانسحاب من الحكومة وتشكيل معارضة برلمانيّة؛ فإنّه لم يتمّ الأخذ بها. أمّا خارج المجلس الوطنيّ؛ فقد رفضت الحركة الإسلاميّة في كردستان العراق[١١] المشاركة في الحكومة؛ على الرّغم من حصول قائمتها –المشتملة على الإسلاميّين المستقلّين أيضًا، وعلى تيّار الإخوان المسلمين بالخصوص في كردستان آنذاك– على المرتبة الثّالثة في انتخابات ١٩/ ٥/ ١٩٩٢، وبذلك أصبحت الحركة معارضة خارج المجلس الوطنيّ. ونظرًا لكون هذه الحركة مسلّحة وذات توجّهٍ قتاليّ؛ فقد تصادمت –وبصورةٍ مسلّحة– مع الحزبين الرّئيسين، وخاصّةً مع الاتّحاد، ولمرّاتٍ عدّة منذ عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩.

ويرى البعض أنّ معارضة الحركة الإسلاميّة لم تكن معارضة سياسيّة ضدّ نظام الحكم، بقدر ما كانت معارضة عقائديّة رافضة لأيّ شكلٍ من أشكال النّظام السّياسي خارج النّظام الإسلامي. وهو ما أكّده القياديّ الكرديّ "نوشيروان مصطفى" بقوله: "الحركة الإسلاميّة في تلك الحقبة لا

٩استقالت هذه الحكومة عام ١٩٩٣، وشكّلت حكومة أخرى مماثلة للحكومة السابقة من حيث التركيبة السّياسية برئاسة "كوسرت رسول علي".

* كلّما وردت كلمة (البارتي)؛ فإنّنا نعني بها الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكلّما وردت كلمة (الاتّحاد)؛ فإنّنا نعني بها الاتّحاد الوطني الكردستاني.

١٠نوشيروان مصطفى: **الحزب والحكم تجربة إقليم كردستان**، (باللغة الكرديّة)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/ArticleParts.aspx?PartID=25&ArticleID=485&AuthorID=36

١١هي حركة إسلامية جهادية؛ انشقّت عن تيّار الإخوان المسلمين في كردستان العراق عام ١٩٨٧، وقاتلت إلى جانب القوى الكردية الأخرى ضدّ النظام العراقي السّابق. وقد انشقّ عنها إلى حدّ الآن جماعات عدّة مثل: الجماعة الإسلاميّة في كردستان، وجماعة أنصار الإسلام. لتفاصيل أكثر انظر: الجزيرة، الحركة الإسلاميّة في كردستان العراق، على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8D1C10BA-5216-40D4-BCD8-01B2E0BC7CA4.htm

تُعَدّ معارضة سياسيّة، لأنّهم كانوا متشدّدين لا يشتركون في حكومة غير إسلاميّة، وهم غير موافقين على تشكيل النّظام السّياسي بشكلٍ علمانيّ، وليس لهم أيّ توجّه سياسيّ، واحتكموا إلى السّلاح، بدعمٍ من إيران"[١٢].

وكان من المقرّر –بحسب قانون انتخاب المجلس الوطنيّ– إجراء انتخاب أعضاء المجلس عام ١٩٩٥؛ إذ نصّت المادّة ٥١ منه، على أنّ مدّة بقاء المجلس هي ثلاث سنوات. ولكنّ اندلاع المعارك الدّاخلية بين الأحزاب الكرديّة –وخاصّةً بين البارتي والاتّحاد– أدّى إلى استحالة إجراء الانتخابات في موعدها المقرّر؛ ولذلك جرى تمديد مدّة بقاء المجلس إلى سنة ٢٠٠٥[١٣].

من خلال ما تقدّم يمكن القول إنّ هذه المرحلة لم تشهد أيّ نوعٍ من أنواع المعارضة السّياسية السّلمية؛ وإنّما كانت هناك معارضة مسلّحة مثّلتها الحركة الإسلاميّة لكردستان العراق. وهي لا تندرج –بطبيعة الحال– ضمن الفهم الحديث للمعارضة السّياسية؛ تلك التي تشترط توافر شرط عدم استخدام السّلاح.

٢. المبحث الثّاني: من ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٦ إلى كانون الثّاني / يناير ٢٠٠٥

سيطرت قوّات "البارتي" –في ٣١/ ٨/ ١٩٩٦– على "أربيل" عاصمة إقليم كردستان بمساعدة النّظام العراقيّ السّابق[١٤]. وأوّل ما بدأت به هو تفعيل المجلس الوطنيّ الذي شُلّت حركته مع استمرار المعارك الدّاخلية. كما شكّلت حكومة برئاسة د. رؤذ نوري شاويس، وبمشاركة أحزابٍ أخرى مثل:

١٢نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصيّة، السّليمانية، ٥/ ٨/ ٢٠١٠.

١٣لمزيد من التّفاصيل انظر: الانتخابات في كوردستان، على موقع:
http://www.reform-kurd.com/politics1.asp?processId=2

١٤لمزيد من التفاصيل انظر: لفين، **"تفاصيل أحداث ٣١ آب"** (باللغة الكردية)، مجلة لفين، ٧٤، (١ من أيلول ٢٠٠٨). ص ص ٣١ – ٣٥. وللعلم فإنّ "البارتي" طلب المساعدة من نظام "صدّام" بحجّة مساعدة النظام الإيراني لحزب الاتحاد الوطني في سيطرته على أغلب مناطق الإقليم. ويشير "نوشيروان مصطفى" إلى "أنّ كلا الحزبين كانا على علاقة جيّدة مع إيران، وفي بعض الأحيان يخرج أحد الحزبين عن الطّاعة فيرغبون في إرجاعه، وهذه سمة السياسة الإيرانية، إذ لا تسمح لأيٍّ من الطّرفين بالسّيطرة على الآخر". نقلًا عن: نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

الحركة الإسلامية في كردستان العراق، والاتّحاد الإسلاميّ الكردستانيّ[١٥]، والحزب الشّيوعي؛ لكن من دون مشاركة الاتّحاد الوطني.

وقد أدّت هذه الخطوة إلى نتيجتين رئيستين:

لم تتبقّ أحزابٌ أو قوى كرديّة رئيسة خارج السّلطة السّياسية؛ خصوصًا بعدما قام الاتّحاد أيضًا بتشكيل حكومةٍ في المناطق الخاضعة له، برئاسة "كوسرت رسول"، وبمشاركة الأحزاب المتحالفة معه مثل حزب الكادحين والحزب الاشتراكي الدّيمقراطي. وبذلك أضحت كلّ الأحزاب الكرديّة موجودةً في السّلطة، ولم يبق للمعارضة في الإقليم أيُّ دورٍ يُذكر.

وممّا ترتّب على ذلك انقسام الإقليم سياسيًّا وإداريًّا؛ بعدما جزّأته المعارك الدّاخلية إلى ثلاث مقاطعات: منطقة تحت نفوذ "البارتي"، وأخرى تحت نفوذ "الاتّحاد"، وثالثة تحت نفوذ "الحركة الإسلاميّة"[١٦]. وتلا هذا الانقسامَ الجغرافيَّ والسياسيَّ والإداريَّ تقسيمٌ قانونيّ –أيضًا– بعد تنصيب السّكرتير العامّ للاتّحاد "جلال الطالباني" رئيسًا للإقليم، في منطقة نفوذ الاتّحاد؛ وتشكيل محكمة الاستئناف في المنطقة نفسها سنة ١٩٩٩[١٧].

غير أنّه قد بدأت –منذ أواخر عام ٢٠٠٢– عمليّة إعادة توحيد الإقليم؛ نتيجة اتّفاقية واشنطن للسّلام –التي وقعت عام ١٩٩٨– بين جلال طالباني ومسعود بارزاني، بحضور وزيرة الخارجيّة الأميركيّة آنذاك "مادلين أولبرايت". وتمثّلت الخطوة الأولى في توحيد المجلس الوطنيّ الكردستانيّ الذي عقد أوّل اجتماعٍ موحّد له من جديد بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٤[١٨]. ومع ذلك فقد تأخّر توحيد حكومة الإقليم

١٥أُعلن عن نشأة الاتّحاد الإسلامي الكردستاني في ٦/ ٢/ ١٩٩٤. ويُعتقد أنّه قريب من الاتّجاهات الفكريّة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. وقد شارك في جهود المصالحة بين الأطراف المتقاتلة منذ بدأت المعارك الداخلية بكردستان، ولم يشارك في أيٍّ من جولات الحرب الداخلية. لمعرفة تفاصيل أكثر عن هذا الحزب واتّجاهاته الفكريّة والسياسية، انظر: يةككرتوو، **من نحن؟**، في الموقع الرسمي للحزب:

http://www.kurdiu.org/ar/aboutus.php

١٦نوشيروان مصطفى، **الحزب والحكم**.

١٧نوشيروان مصطفى، **بين مام جلال و أنا آذار ١٩٩٩ – شباط ٢٠٠١** (باللغة الكردية)، (السليمانية: مطبعة رنج، ٢٠٠٩)، ص ٩٦. وانظر كذلك الموقع القريب من حركة التغيير:

http://sbeiy.com/ku/ArticleParts.aspx?PartID=39&ArticleID=2426&AuthorID=36

١٨انظر: تاريخ انتخابات الدّورة الأولى ١٩٩٢، على موقع برلمان كردستان:

http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History1992

إلى ٢٠٠٦/٥/٧[١٩]؛ أي إلى ما يزيد على سنةٍ من الدّورة الثانية لانتخاب المجلس الوطنيّ لكردستان في ٣١/ ١/ ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المرحلة قد شهدت هي الأخرى وجود معارضة سياسيّة مسلّحة، قادتها جماعة أنصار الإسلام المتشكّلة في ٥ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠٠١؛ بعد أن تزعّمها اتّحاد جماعة "جند الإسلام" –بزعامة أبي عبد الله الشّافعي– و"حركة الإصلاح" –بزعامة نجم الدّين فرج أحمد الملقّب بـ "ملاّ كريكار"– التي انفصلت عن الحركة الإسلاميّة في كردستان. وتُعدّ هذه الجماعة سلفيّة جهاديّة، وكانت تدعو إلى تطبيق الشّريعة الإسلاميّة، وتعارض النّظام السّياسي القائم في الإقليم برمّته، وتقاتله، وترفض المشاركة فيه.

وفي سنة ٢٠٠٣ سيطرت الجماعة على مجموعة من المدن الصّغيرة والقرى في الإقليم قرب سلسلة الجبال التي تفصل حدود العراق عن إيران، واتّخذت منها معسكرات ومراكز تدريب. وقد ورد اسمها ضمن تقرير وزارة الخارجيّة الأميركيّة عن الإرهاب في ٢٧ أبريل ٢٠٠٥؛ إذ عدّت الولايات المتّحدة هذه الجماعة –الملقّبة بـ "أنصار الإسلام"– متعاونة مع تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، وذكرت –على لسان وزير خارجيّتها كولن باول– أنّها تمتلك معسكرًا لإنتاج السّموم، وأنّ لها علاقات مع الرّئيس العراقيّ السّابق صدّام حسين؛ وهي اتّهامات نفتها الجماعة. وعندما بدأت حملة الولايات المتّحدة لغزو العراق، ليلة ٢٢– ٢٣ من آذار / مارس ٢٠٠٣؛ قامت قوّات البحريّة الأميركيّة –من مواقعها في البحر الأحمر والبحر المتوسّط– بقصف معاقلِ الجماعةِ شمالَ العراق، بنحو سبعين صاروخًا بعيد المدى. ثمّ قامت الوحدات الخاصّة الأميركيّة بحملةٍ عسكريّة على أعضائها، بالاشتراك مع مقاتلي الاتّحاد الوطنيّ الكردستاني. ممّا أدّى إلى القضاء على معاقلها، وفرار قياداتها إلى إيران

١٩ياسين صالح، **المعارضة السياسية** (باللغة الكرديّة)، (السليمانية: مطبعة رنج، ٢٠٠٩)، ص ٣٣٠.

ومنها إلى المناطق الوسطى من العراق؛ تلك المناطق التي بدأ فيها آنذاك نشاط حركات المقاومة والتمرّد والإرهاب[٢٠].

من خلال كلّ ما سبق؛ نستنتج أنّه لم تبرز في هذه المرحلة –بحقبتيها، معارضة سياسيّة فاعلة في السّلطة السّياسية بالإقليم ومؤثّرة فيها؛ وذلك لأسبابٍ عدّة منها:

١. كانت الأحزاب الكرديّة معارِضة للنّظام العراقيّ طوال ثلاثين سنة تقريبًا، وخاصّة الحزبين الرّئيسين (البارتي والاتّحاد) اللّذين كان كلاهما يرغب في استلام السّلطة أو المشاركة فيها، وكان من الصّعب أن يقبل أيّ منهما البقاء في المعارضة.
٢. لم يكن لدى هذه الأحزاب تجربة في الحكم وممارسة العمل الدّيمقراطي المدنيّ. وبالأحرى لم يكن لدى الشّعب الكرديّ أيّ تجربة في الحكم؛ ما عدا تجربة حكومة الشّيخ "محمود الحفيد" عام ١٩٢٢، التي لم تدم أكثر من سنة لأنّ الاستعمار البريطاني أفشلها؛ وتجربة حكومة "مهاباد" التي شكّلها القاضي محمّد سنة ١٩٤٦، ولم تعمِّر أكثر من سنة لأنّ الجيش الإيرانيّ أسقطها وأعدم القاضي ورفاقه[٢١]. إنّ قلّة التّجربة هذه؛ هي سمةٌ تنطبق أيضًا على ثقافة المعارضة السّياسية، وعلى كيفيّة إدارة الصّراعات السّياسية، وطريقة ترسيخ مبادئ الدّيمقراطية ومقوّماتها؛ لاسيّما مسألة مداولة السّلطة سلميًّا بين القوى السّياسية.
٣. كانت لدى الأحزاب الكرديّة تجربة مريرة من الصّراعات والمعارك الدّاخلية حتّى في الجبال وقت مجابهتهم للنّظام السّابق. وقد خلقت تلك الصّراعات والمعارك حالة من عدم الثّقة في ما بينها؛ ورسّختها بالخصوص ما بين الحزبين الرّئيسين. وزادت هذه الحالة من عمليّات التّزوير التي شابت العمليّة الانتخابيّة سنة ١٩٩٢، كما أجّجت المعارك الدّاخلية بين هذه الأحزاب منذ سنة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩؛ وهو الأمر الذي أدّى

---

٢٠ يعتقد أنّ الجماعة مسؤولة عن عددٍ من العمليات في شمال العراق؛ وخاصّةً منها: محاولة اغتيال د. برهم صالح رئيس حكومة الإقليم/ الإدارة السليمانية آنذاك في ٢٠٠٢/٤/٢؛ والعمليّة التي وقعت في ٢٦ شباط ٢٠٠٣ في إحدى نقاط التّفتيش شمال العراق ضدّ عناصر الثيشمةرطة؛ والعملية التي استهدفت مقرّ القوّات الأميركيّة في محافظة أربيل في ٩ أيلول ٢٠٠٣؛ هذا فضلًا عن العملية التي استهدفت مقرّين للحزبين الكرديّين: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتّحاد الوطني الكردستاني في أربيل (والتي قُتل فيها ١٠٩، وجُرح ٢٠٠ آخرون)، وتحديدًا في ١ فبراير ٢٠٠٤. انظر: يوسف جوران، ظهور تنظيم القاعدة في كردستان العراق (باللّغة الكرديّة)، (السليمانية: مكتب الفكر والتوعية للاتّحاد الوطني، ٢٠٠٩)، ص ص ٤٢-٤٧.

٢١ نوشيروان مصطفى، **الحزب والحكم**، مصدر سابق.

إلى رفض كلٍّ من الحزبين الرّئيسين الانسحاب من الحكومة، والاضطلاع بدور المعارضة البرلمانيّة، خشية احتكار الطّرف المقابل للسّلطة. هذا فضلًا عن أنّ تجربة الحكم في العراق عمومًا، كانت تعمّق من شكوك الأحزاب الكرديّة تجاه بعضها البعض؛ إذ كانت قلّة قليلة تحتكر السّلطة، وتُبعد الآخرين؛ حتّى من تحالف منهم معها وقت الاستيلاء على السّلطة.

٤. كان من المفترض أن تكون هذه المرحلة مرحلة التّأسيس، ولذلك لا بأس أن يشارك الكلّ في بناء تجربة ديمقراطيّة جديدة في منطقة الشّرق الأوسط. ولكنّ الاقتتال الدّاخلي أدّى إلى انحراف هذه التّجربة عن مسارها؛ وهو ما أوضحه نوشيروان مصطفى –رئيس حركة التّغيير– عند قوله: "بأنّنا لم نقم بحركة المعارضة آنذاك لأنّها كانت مرحلة تأسيس، وكانت أولويّاتنا ترسيخ المؤسّسات الكرديّة في الإقليم، وتمّ التّغاضي عن الكثير من الأمور منها تشكيل حركة معارضة سياسيّة"[٢٢].

الفصل الثّاني: إرهاصات تشكيل المعارضة– الدّورة الثّانية للمجلس الوطنيّ لإقليم كردستان٢٠٠٥–٢٠٠٩

احتلّت الولايات المتّحدة وحلفاؤها العراق، وأُسقط النّظام العراقيّ في عام ٢٠٠٣، وتمّ الشّروع في إعادة بناء الدّولة العراقيّة من جديد، وتأسيس ممارسة سياسيّة ديمقراطيّة فيها. بدأ ذلك بإنشاء مجلس الحكم في تمّوز / يوليو ٢٠٠٣، وإعداد قانون إدارة الدّولة للمرحلة الانتقاليّة، وتشكيل الحكومة الانتقاليّة برئاسة إياد علاوي تليها الحكومة المؤقّتة برئاسة إبراهيم الجعفري، وكتابة الدّستور الدّائم للعراق، والاستفتاء عليه، فانتخاب مجلس النوّاب عام ٢٠٠٥. وقد شاركت الأحزاب الكرديّة الرّئيسة –وخصوصًا منها "البارتي" و"الاتّحاد" والاتّحاد الإسلامي– في كلّ هذه التحوّلات[٢٣].

---

٢٢. نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.
٢٣. للتفاصيل عن مشاركة الأحزاب الكرديّة في إعادة بناء الدولة العراقية، انظر: **نوشيروان مصطفى أمين، مذكّراتي في مجلس الحكم (باللغة الكردية)**، (السليمانية: مركز جمال علي بابير للطباعة و النشر)، د.ت.

أمّا على صعيد الإقليم؛ فقد جرت في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ انتخابات الدّورة الثّانية للمجلس الوطنيّ الكردستانيّ مع انتخابات مجالس المحافظات. وشارك "البارتي" و"الاتّحاد" مع الأحزاب الأخرى الكرديّة –عدا "حزب الكادحين" و"الجماعة الإسلاميّة"[٢٤] وحزب "الحلّ الديمقراطي"– بقائمةٍ واحدة في انتخابات المجلس الوطنيّ، خشيةَ أن تتفاقم الصّراعات من جديد في ما بينها بسبب المنافسة الانتخابيّة[٢٥].

وتوصّل الحزبان الرّئيسان آنذاك –البارتي والاتّحاد– إلى اتّفاق في ٧/ ١/ ٢٠٠٦ بشأن كيفيّة توزيع المناصب الرّئيسة في الإقليم والحكومة الاتّحادية[٢٦]. وجرى تشكيل حكومة الإقليم بموجب هذه الاتّفاقية في ٧/٥/ ٢٠٠٦ كأوّل حكومة موحّدة بعد أحداث ٣١ من آب ١٩٩٦، برئاسة السيّد نيجيرفان برزاني عضو المكتب السّياسي لحزب "البارتي". وقد شاركت جميع الأحزاب الدّاخلة في المجلس الوطنيّ في هذه الحكومة؛ غير أنّه بقيت أحزابٌ أخرى خارج المجلس الوطنيّ، ولم تشارك في الحكومة. ومثال ذلك "الحركة الإسلاميّة" التي كانت تعاني من مشاكلَ داخليّة أضعفتها كثيرًا، ولم تشارك في انتخابات كانون الثّاني ٢٠٠٥؛ و"حزب الحلّ الديمقراطي" أيضًا، الذي لم يستطع الوصول إلى المجلس الوطنيّ بسبب قلّة أصواته.

نستنتج ممّا سبق أنّ مشاركة كلّ الكتل البرلمانيّة في الحكومة، وغياب قوى فاعلة ومؤثّرة خارجها؛ قد جعل المعارضة السّياسية لا تبرز في الإقليم.

وفي هذا السّياق؛ يمكن الإشارة إلى عددٍ من العوامل التي أدّت إلى غياب المعارضة السّياسية في هذه المرحلة:

٢٤خرجت الجماعة الإسلامية بقيادة علي بابير من رحم الحركة الإسلاميّة، أو حركة الوحدة الإسلاميّة التي كانت عبارة عن اندماج الحركة الإسلامية وحركة النهضة الإسلامية. ولا يمكن الحديث عن خلافٍ فكريّ بين الجماعة والحركة، إلّا أنّ الخلاف على قيادة حركة الوحدة قد أدّى إلى الانشقاق الذي حدث بينهما سنة ٢٠٠١. انظر: الجزيرة، الجماعة الإسلاميّة في كردستان العراق، في موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/065300DE-1908-49B8-9C15-BFD6676858FC.htm

٢٥للاطّلاع على نتائج هذه الانتخابات انظر: نتائج انتخابات ٢٠٠٥، على موقع برلمان كردستان العراق:
http://perleman.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History

٢٦للتّفاصيل انظر: ياسين صالح، ص ٣٣٠.

١. أنّ كابوس تكرار الاقتتال الدّاخلي كان ماثلًا في الأذهان؛ لاسيّما والسّلاح قد بقي في حوزة الكوادر الحزبيّة. كما أنّ فقدان الثّقة بين الأحزاب السّياسية –وخصوصًا بين "البارتي" والاتّحاد"– كان من بواعث القلق التي أدّت بهذين الحزبين إلى تجنّب الدّخول في صراعاتٍ حادّة، مثل المشاركة بقوائمَ مختلفة، وبقاء أحدهما في المعارضة وتشكيل الآخر الحكومة.

٢. عدم تثبيت ميزانيّة الأحزاب في قانون (على الرّغم من وجود قانون الأحزاب السّياسية رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣)[٢٧]؛ قد أدّى إلى تحديد الحركة لدور الأحزاب الأخرى وفاعليّتها وحرّيتها، وذلك بمعزلٍ عن الحزبين الرّئيسين آنذاك. إذ كان بإمكان هذين الحزبين – ولايزال– استعمال المنح الماليّة لتلك الأحزاب للضّغط عليها.

٣. لم تترسّخ في هذه المرحلة الحرّيات السّياسية وحرّية حركة الأحزاب والقوى السّياسية الأخرى بعيدًا عن رغبات الحزبين الرّئيسين. فمثلًا عندما قرّر الاتّحاد الإسلاميّ الدّخول في انتخابات مجلس النوّاب العراقيّ في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ بقائمة مستقلّة؛ قتلت مجموعةٌ من جماهير "البارتي" ثلاثةً من كوادره في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٥، وخرّبت مقرّاته وأحرقتها في مناطقَ عديدة من محافظة دهوك[٢٨]. ممّا يعني أنّه لم يكن هناك مجالٌ واسع لحرّية حركة الأحزاب الأخرى؛ بحيث أنّها تستطيع تشكيل معارضة سياسيّة فعّالة.

٤. تذرَّع الحزبان الحاكمان بانشغالهما بتثبيت الحقوق القوميّة السّياسية وإعادة بناء الدّولة العراقيّة، عن عدم تصحيح مسار العمليّة الدّيمقراطية في الإقليم. بيد أنّ ذلك لم يكن يمنع من القيام بالإصلاحات، وبناء المؤسّسات لتقوية الوضع السّياسي الدّاخلي في الإقليم؛ إلى جانب التّركيز على الحقوق القوميّة.

وعلى الرّغم من أنّه لا يمكننا الحديث عن معارضة حزبيّة في هذه الحقبة؛ إلاّ أنّ هذه الحقبة تُعَدّ مرحلة تمهيديّة لبروز معارضة سياسيّة كرديّة داخل إقليم كردستان العراق. وإنّ عدم وجود معارضة سياسيّة فاعلة في هذه المرحلة؛ لم يمنع بروز أشكالٍ أخرى من المعارضة مثل: الاعتراضات

---

٢٧ تنصّ المادّة ١٤ أوّلا من هذا القانون: توزع المنح التي تخصّص من ميزانية الإقليم للأحزاب وفق ضوابط يقرّرها المجلس الوطنيّ لكردستان – العراق. ولكن يعرقل الحزبان الحاكمان إلى حدّ الآن إقرار قانون تنظيم المنح الماليّة للأحزاب في الإقليم. للاطّلاع على نصّ قانون الأحزاب لإقليم كردستان العراق رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣؛ راجع موقع قاعدة التّشريعات العراقيّة في:
http://www.iraq-ild.org/LoadLawBook.aspx?SP=ALL&SC=171020077683857

٢٨لمزيد من التّفاصيل انظر: بيانين للاتّحاد الإسلامي حول هذه الأحداث في أرشيف موقع kurdistannet.org في يومي ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥ و٨/ ١٢/ ٢٠٠٥.

الشعبيّة، والمعارضة المدنيّة، والمعارضة داخل الحكومة، وكذلك المعارضة داخل الأحزاب، والإعلام الحرّ. وبعض هذه التحرّكات قد أدّى إلى بروز المعارضة السّياسية في الإقليم في المرحلة اللاحقة؛ واتّخذت تلك المعارضة صورًا وأشكالًا عدّة، يمكن إيجاز أبرزها في الآتي:

المبحث الأوّل: المعارضة الشّعبية والمدنيّة.

المبحث الثّاني: المعارضة السّياسية داخل الحكومة.

٣. المبحث الأوّل: المعارضة الشّعبية والمدنيّة

بدأت في هذه المرحلة حركة معارضة سياسيّة كانت على شكل حركة كتابة نقديّة، وتأسيس إعلام حرّ، وتشكيل حركات مدنيّة، وبروز احتجاجات شعبيّة. ويمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى كتابات ومقالات مجموعة من المثقّفين والأكاديميّين –من أمثال مجموعة (نيَوتندي رةهةند)[٢٩] أي (مركز البُعد) وغيرهم– الذين أسّسوا بنيان خطابٍ نقديّ ومعارض. وقد أثّر هذا الخطاب بصورةٍ واضحة في قُرّائه وخاصّةً منهم من كانوا من الشّباب؛ بصورة أصبح فيها نقد الحكومة والسّلطة بمنزلة نمطٍ سياسيّ وثقافيّ في الإقليم[٣٠]. ليس هذا فحسب؛ بل حاول العديد من هؤلاء المثقّفين والكتّاب التّنظير للتّغيير ولتيّار التّغيير في الإقليم لاحقًا[٣١].

من جهةٍ أخرى؛ فإنّ الإعلام الحرّ الأهلي كان له دورٌ مهمّ في بلورة الرّأي العامّ المعارض للأوضاع التي سادت في الإقليم، لتشمل كلّ النّواحي السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والخدميّة. وبعد أن

٢٩وهي مجموعة من الكتاب والمثقفين من أمثال بختيار علي ومريوان وريا قانع وآراس فتاح وريبين هردي الذين حاولوا من بدايات التسعينيات من القرن الماضي التنظير لفكرٍ نقديّ علمانيّ في كردستان. يمكنك زيارة موقعهم:
http://www.rahand.com/

٣٠زوبير رسول، **"المعارضة السياسية في إقليم كردستان" (باللغة الكردية)**، مجلة روشنجري، العدد ٢٧، (شتاء ٢٠١٠)، ص ٧٦.

٣١مثلا على ذلك انظر إلى هذه الدراسات:
بختيار علي، الهروب من الفراغ (باللغة الكردية)، في موقع:
http://sbeiy.com/ku/article_detail.aspx?ArticleID=1664&AuthorID=201
وانظر أيضًا:
مريوان علي، الخروج من الميتافيزيكا كيف ننظر للتّغيير؟ (باللّغة الكردية)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/article_detail.aspx?ArticleID=1853&AuthorID=482

كانت القنوات الإعلاميّة كافّة حكرًا على الأحزاب السّياسية؛ شهد الإقليم نشأة قنواتٍ جديدة حرّة، بدأت بولادة أوّل جريدة أهليّة باسم (هاولآتي) عام ٢٠٠٠[٣٢]. وازدادت القنوات الإعلاميّة الأهليّة – إثر ذلك– كمًّا وكيفًا؛ حتّى بلغت عشرات المجلّات الأهليّة، نذكر منها: (لفين[٣٣]، وريجا، وجيهان، .. إلخ). كما وُجدت قنوات مسموعة حرّة مثل (راديو نةوا[٣٤])، فضلًا عن مجموعةٍ أخرى من المواقع الإلكترونيّة مثل (ستاندارد[٣٥]، كوردستان بوست[٣٦]، كوردستان نيت[٣٧] ..الخ). وكان لهذه القنوات دورٌ كبير في إلقاء الضّوء على المشاكل والأزمات الدّاخلية والخارجيّة للإقليم. كما أنّها فتحت منابرَ حرّة للمثقّفين والكُتّاب من أرباب الميول المعارضة، حتّى قبل بروز حركة التّغيير في الإقليم؛ وهو ما أسهم في خلق رأيٍ عامّ معارض للسّلطة. وقد أسهمت هذه القنوات الإعلاميّة الأهليّة (غير الحزبيّة) –المقروءة منها والمسموعة– في كشف المعلومات الخفيّة، وإطْلاع المواطنين على ما كان يجري وراء الكواليس، وإبراز مشكلة النّقص في الخدمات، وأوجه الفساد المختلفة. وهو ما كان من شأنه أن يخلق رأيًا عامّا مهيَّأً للتّغيير؛ استطاعت المعارضة السّياسية –في المرحلة اللاحقة– قيادته، وتوجيهه في الانتخابات، ومحاولة تغيير المعادلة السّياسية في الإقليم.

كلّ هذا لا يجعلنا نغفل عن الدّور الكبير لمنظّمات المجتمع المدنيّ والحركات المدنيّة في توعية المواطنين، وخلق أرضيّة مناسبة لبروز تيّارٍ معارض داخل الإقليم.

وممّا تجدر الإشارة إليه؛ هو أنّ الاحتجاجات الشّعبية كانت نتيجةً لتردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الإقليم، ومطالبة باستقرار مؤسّساته ومشهده السياسي. فقد ظلّ الوضع متدهورًا في مجال تقديم خدمات الماء والكهرباء ومعالجة المحروقات؛ ممّا أدّى إلى سلسلةٍ من التّظاهرات الشّعبية

٣٢هاولاتي "المواطن"، صحيفة سياسية مستقلّة حرّة أهلية، صدر عدد "الصفر" منها في ٢٠٠٠/١١/٥ بمدينة السليمانية في كردستان العراق. تأسّست "هاولاتي" لتحقيق حقّ المواطنة للكلّ، وتأمين حرّية التعبير، وتحقيق حقوق الإنسان، وتغذية روح الديمقراطية والحوار. لمزيد الاطّلاع انظر:

http://hawlati.info/Ar/AboutUs.aspx

33 http://lvinpress.com/Arabic.aspx

٣٤انظر موقع الراديو :

http://radionawa.com/ar/arabic.aspx

35 http://standardkurd.org/English.aspx

36 http://www.kurdistanpost.com/about.asp

37 http://www.kurdistannet.info/net/index.php

–في النّصف الثّاني من عام ٢٠٠٥، وبداية عام ٢٠٠٦– في كلار ورانية والسليمانية وآكرى وحلبجه الشّهيدة، اعتراضًا على إخلال السّلطة بالوعود التي قطعتها على نفسها في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥. وعلى الرّغم من أنّه لم تكن وراء هذه التّظاهرات والاعتراضات أهداف سياسيّة، وأنّ هدفها الرّئيس كان توفير الحاجيات والخدمات الأساسيّة للمواطنين؛ فقد ردّت السّلطة عليها بعنف، ولاحقت منظِّميها؛ حتّى وصل الردّ في مناطقَ إلى إطلاق النّار على المتظاهرين بصورةٍ مباشرة وبذخيرةٍ حيّة[٣٨].

وفي ٥/٥/ ٢٠٠٧ أُعلِنت حركة (هةتاكةى) (أي "إلى متى") –المتشكّلة من اتّحاد منظّمات المجتمع المدنيّ، ومن شخصيّات قانونيّة وأكاديميّة وسياسيّة وثقافيّة وإعلاميّة– حركةً مدنيّةً؛ تسعى من خلال الضّغط السِّلمي على السّلطة السياسية، إلى ترسيخ الدّعائم الحقيقيّة للدّيمقراطية، وحفظ حقوق المواطنين وصيانة كرامتهم، وتوفير الخدمات الأساسيّة لهم، ومحاربة الفساد[٣٩].

وقد أعدّت الحركةُ مشروعيْن لتفعيل المجلس الوطني، وللانتخابات المبكِّرة في الإقليم. وشرعت في تجميع الجماعات المعترضة من محافظة السّليمانية تحت مظلّتها، كما قامت بتوعية المواطنين بحقوقهم وبكيفيّة الدّفاع عنها بصورةٍ سلميّة. وعلى الرّغم من قِصَرِ عُمر الحركة؛ إلّا أنّها تمكّنت من الضّغط على الحكومة حتّى تقوم ببعض الإصلاحات في مجال الخدمات، ومحاربة الفساد. كما أنّها شجّعت الأحزاب السّياسية على القيام بواجبها، وتشكيل معارضة سياسيّة جادّة وقويّة. ويمكن القول إنّ تأسيس هذه الحركة كان أحد المدخلات الرّئيسة في تحرّك الأحزاب الأربعة (التي سنتحدّث عنها لاحقًا)، وإنّ بعض كوادر الحركة قد أصبحوا النّواة المتقدّمة في المعارضة السّياسية في المرحلة

٣٨انظر: ياسين صالح، ص ص ٣٣٤ – ٣٣٦.

٣٩انظر: رحمن غريب، الإعلان عن تأسيس حركة مدنية جديدة في السليمانية، على موقع الحزب الشيوعي العراقي:
http://tareekalshaab.blogspot.com/2007_05_06_archive.html
و كذلك انظر: الإعلان عن تأسيس حركة "إلى متى" في كردستان، على موقع:
http://www.wna-news.com/inanews/news.php?item.2053.10
و من أبرز مؤسّسي الحركة (د. لطيف مصطفى، يوسف محمد صادق، سرور علي جعفر، شورش أمين، آرام جمال، آلا كمال، وآخرون)، نقلا عن: د. لطيف مصطفى، مقابلة شخصية، السليمانية، ٥/ ٨/ ٢٠١٠.

اللاحقة (أي في حركة التّغيير[٤٠])؛ ممّا يدعونا إلى اعتبار حركة "هةتاكةى" (إلى متى) إحدى لبنات المعارضة السّياسية التي تشكّلت فيما بعد في الإقليم.

غير أنّ جملةً من الأسباب قد أدّت إلى تفكُّك الحركة؛ ذكر منها د. لطيف مصطفى ما يأتي: "تحمُّل العبء الأكبر لبعض المؤسّسين؛ وخاصّةً منسّق الحركة يوسف محمد صادق، والانشغال بأمورٍ ثانويّة على حساب العمل المعارض، والمحاربة غير المباشرة من الحزبين الرّئيسيْن في الإقليم، وضعف التّمويل المادّي"[٤١].

٤. المبحث الثّاني: المعارضة من داخل الحكومة

يتمثّل الحراك الآخر نحو تشكيل معارضة سياسيّة حقيقيّة في الإقليم بهذه المرحلة، في المعارضة الدّاخلية أو النّقد الذّاتي من داخل الاتّحاد الوطني الكردستاني. وتعود بدايات هذا الحراك إلى السّنة الأولى من الانتفاضة حتّى قبل ظهور المؤسّسات السّياسية لإقليم كردستان[٤٢]. وقد أشار إلى ذلك نوشيروان مصطفى بقوله: "في بداية تشكيل أوّل حكومة كرديّة؛ اقترحت على المكتب السّياسي في حزب الاتّحاد الوطني أن نتّفق مع حزب البارتي، وأن يكون أحد الحزبين في الحكم والآخر في المعارضة؛ لكن الرّفاق لم يوافقوا لسببين أساسيّين هما أنّ المجتمع الكردي مجتمع مسلّح والأحزاب أيضًا، وكانوا يخشون عودة الاقتتال. والثّاني الوضع الاقتصاديّ الصّعب، ومن يصبح في المعارضة يتعرّض للضّمور"[٤٣].

كان هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر طرح نوشيروان مصطفى فكرةً أخرى على الحزب؛ وهي أن يتولّى الحكومة رجال تكنوقراطيّون وليس قادة المكتب السّياسي؛ وذلك لاعتقاده أنّ أولئك القادة هم

---

٤٠ نذكر اثنين من أعضاء الهيئة القيادية لحركة (هةتاكةى) مثالا على ذلك؛ وهما د. لطيف مصطفى ويوسف محمد صادق؛ وقد كانا ضمن قائمة التغيير لانتخابات مجلس النوّاب العراقي عام ٢٠١٠. علمًا أنّ د. لطيف مصطفى كان رئيس القائمة في محافظة السليمانية، وحاز على أعلى الأصوات في إقليم كردستان والمرتبة السّادسة على مستوى العراق كلّه بـ ٩٣١٦٩ صوتًا. انظر: درباز محمد، **تحليل نتائج انتخابات مجلس النوّاب العراقي ٧/ ٣/ ٢٠١٠ (باللّغة الكرديّة)**، (سليماني: غرفة الأبحاث السّياسية في حركة التغيير، ٢٠١١)، ص ٤٠.

٤١ د. لطيف مصطفى، مقابلة شخصيّة.

٤٢انظر: نوشيروان مصطفى، بين مام جلال و أنا، ص ٤ – ٦.

٤٣ نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

رجالُ حربٍ عصاباتٍ وليسوا رجالَ دولة، كما اقترح أن يكون في المجلس الوطنيّ لمراقبة الحكومة وإسقاطها متى فشلت في مهامّها. لكنّ هذه الفكرة لم تلق ترحيبًا أيضًا من الحزب[٤٤].

ولم يتوقّف الأمر عند هذا المستوى؛ إذ أرسل عددٌ من أعضاء المكتب السّياسي في "الاتّحاد" رسالةً إلى جلال الطالباني السّكرتير العامّ للاتّحاد نهاية عام ٢٠٠٥؛ طالبوا فيها بإجراء إصلاحاتٍ جذريّة داخل الحزب والحدّ من صلاحيّات السّكرتير العامّ، وتفعيل المكتب السّياسي، وإجراء انتخابات فرعيّة داخل الحزب، والقيام بإصلاحاتٍ شاملة داخل الحكومة وتفعيلها، وتأمين الخدمات الأساسيّة للمواطنين.

وفي هذا الصّدد أشار نوشيروان مصطفى إلى أنّ "سكرتير الحزب كان يمتلك كلّ الصلاحيّات؛ فهو القائد العامّ لقوّات البيشمركة ومسؤول جهاز الإعلام والمخابرات. ولا أحدَ يعرف شيئًا حتّى المكتب السّياسي سواء عن ماليّة الحزب أم حجم رأسمال الحزب أو كيفيّة إدارة تلك الأموال، فضلًا عن جهاز الآسايش (أي جهاز الأمن)، وهو رئيس جمهوريّة العراق، فكيف يمكن أن يشرف على كلّ ذلك، ولم يكن مستعدًّا للتّنازل عن أيٍّ من هذه الصّلاحيات"[٤٥].

وفي نهاية السّنة ذاتها استقال نوشيروان مصطفى –أمين نائب السّكرتير العامّ للاتّحاد– من جميع مناصبه داخل ذلك الحزب[٤٦]. وشكّل مؤسّسة إعلاميّة باسم شركة "وشه" (أي "الكلمة") في آذار / مارس ٢٠٠٧[٤٧]؛ تحتوي على موقع إلكترونيّ وجريدة وراديو وقناة فضائيّة ومطبعة. ومنذ ذلك الحين كرّس نوشيروان مصطفى جهوده لإحداث تغييرٍ في النّظام السياسي كلّه في الإقليم؛ وذلك عن طريق إنشاء معارضة سياسيّة فاعلة. وفسّر خروجه من الاتّحاد بقوله: "كنتُ أعتقد أنّ

---

٤٤ المصدر نفسه.

٤٥ المصدر نفسه.

٤٦ انظر: آوينة، "نوشيروان مصطفى من جماعة منتقدة إلى المعارضة" (باللغة الكردية)، جريدة آونة، العدد ١٤١، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٨.
وكذلك: خفايا استقالة نوشيروان مصطفى، على موقع:
http://www.iraqcenter.net/vb/28938.html

٤٧ انظر:
http://www.wusha.net/Content.aspx?LinkID=1 Wsha Corporation, Our Corporation:

إصلاح الحكومة يتوقّف على إصلاح الحزب، ولكن فيما بعد يَئِست من ذلك وخرجت، وبقي رفاقي الآخرون"[٤٨].

وشارك بقائمة مستقلّة هو وزملاؤه في انتخابات ٢٥ تمّوز ٢٠٠٩، وحازت القائمة على المركز الثاني، وحصل على ٢٥ مقعدًا في برلمان إقليم كردستان – العراق.

هكذا يمكننا القول –من خلال ما تقدّم– إنّه على الرّغم من عدم وجود معارضة سياسيّة فاعلة في الإقليم في هذه المرحلة، سواء كان داخل البرلمان أم خارجه؛ فقد شهد الإقليم مخاضًا فكريًّا واجتماعيًّا، وتحرُّكًا سياسيًّا وشعبيًّا ومدنيًّا وإعلاميًّا، هيَّأ الأجواء لبروز معارضة سياسيّة حقيقيّة في المرحلة اللّاحقة.

الفصل الثّالث: بروز دور المعارضة– الدّورة الثّالثة لبرلمان إقليم كردستان

شهدت هذه المرحلة تطوّرًا مهمًّا في المعارضة السّياسية في إقليم كردستان العراق؛ إذ تمخّض عنها بروز أحزابٍ سياسيّة معارضة رسميّة. وتطوّرت علاقتها ببعضها البعض، وتحسّن مستوى التّنسيق فيما بينها. ويمكن إيجاز ذلك في المباحث الآتية:

٥. المبحث الأوّل: الأحزاب المعارِضة في الإقليم

يمثّل المعارضة السياسيّة في الإقليم الآن تيّاران: أحدهما علمانيّ تمثّله حركة التّغيير، والآخر إسلامي يمثّله الاتّحاد الإسلامي، والجماعة الإسلاميّة.

[٤٨] نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

أوّلًا: حركة التّغيير (طوْران)[٤٩]

يعدّ نوشيروان مصطفى أمين –نائب السّكرتير العامّ للاتّحاد سابقًا، ورئيس حركة التّغيير حاليًّا بعد أن انسحب ورفاقه من الاتّحاد الوطنيّ الكردستاني– المحرّك الرّئيس للحركة الجديدة؛ بفضل ما له من تاريخٍ نضاليّ وسياسيّ وثقافيّ زاخر[٥٠]. وهو الذي قاد حركة النّقد الذّاتي، التي كانت تسمَّى بجناح الإصلاح داخل الاتّحاد. وعندما وصل الإصلاح داخل الحزب إلى طريقٍ مسدود؛ فضّل نوشيروان وبعض من قيادات الاتّحاد وأعضائه الاستقالة من مناصبهم، وتأسيس حركة جديدة تحت مسمّى حركة التّغيير (كوران).

نشر نوشيروان مصطفى عام ٢٠٠٩ سلسلة من المقالات تحت عنوان "نحن وهم: ما هي أوجه خلافاتنا؟"[٥١]. ويمكن اعتبار هذه السّلسلة تنظيرًا لمبرّرات تأسيس حركة التّغيير؛ فنوشيروان مصطفى يقول: "نحن نريد عدم تدخّل الحزب في شؤون المؤسّسات الحكوميّة والجامعات والمحاكم ومنظّمات المجتمع المدنيّ، ولكنْ هم يريدون إحكام السّيطرة وتدخّل الحزب في شؤون المواطنين اليوميّة. نحن نريد توفير العدالة في توزيع الثروة والرّواتب والأراضي والعمل في الإقليم، هم يريدون استغلال ثروة البلاد والعمل لصالح مصالحهم الخاصّة واستخدامها أداة لإذلال المواطنين. نحن نريد الشفافيّة في الشّؤون الماليّة والاقتصاديّة والتجاريّة والسياسيّة للحكومة، ولكن هم يريدون إبقاء هذه القضايا في الخفاء والظّلام"[٥٢]. وفي مكانٍ آخر يضيف: "نحن نريد الإصلاح الجذريّ؛ والإصلاح

٤٩للاطّلاع على بيانات الحركة وأدبيّاتها السّياسية؛ راجع الرابط التالي:
http://gorran.net/Ar/Content.aspx?LinkID=47&Action=4

٥٠فمعروف عنه (أي نوشيروان مصطفى) أنّه من المؤسّسين الأوائل للاتّحاد، ومن مؤسّسي قوّات البيشمركة، وأنّه مهندس انتفاضة كردستان العراق في آذار / مارس ١٩٩١. فضلا عن ذلك؛ فله العديد من الكتب عن تاريخ كردستان، وحركته التحرّرية باللغة الكردية، مثل (**الكرد والعجم، إمارة بابان بين طاحونة الروم والعجم، من ضفاف الدانوب إلى وادي ناوزنك، الأصابع يكسرون البعض، و ..إلخ**).

٥١انظر نصّ السلسلة في:
نوشيروان مصطفى، نحن وهم: ما هي أوجه خلافاتنا؟ (باللغة الكردية)، في موقع:
http://sbeiy.com/ku/article_detail.aspx?ArticleID=778&AuthorID=36

٥٢راجع المصدر نفسه.

الجذريّ عندنا يعني عمليّة تغيير حكومة الحزب الواحد الشّمولية للاتّحاد في السليمانيّة وحكومة الحزب الواحد الشّمولية للبارتي في دهوك وأربيل، وإبدالهما بحكومة مؤسّساتية وطنيّة كردستانيّة"[٥٣].

ولكن ما كان يُعرف بـ "جناح الإصلاح" داخل الاتّحاد، ليس الرّافد الوحيد لحركة التّغيير؛ فلا يمكن نسيان الحراك المدنيّ والثقافيّ والسّياسي والاجتماعيّ للإقليم في المراحل السّابقة من العمليّة السّياسية؛ لاسيّما وقد كان له –ولا يزال– دورٌ كبير في بلورة التّيار البديل، لما كان موجودًا في الإقليم من أزمات ومشاكلَ سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة.

وجرت انتخابات البرلمان ورئاسة الإقليم في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩؛ فتنافست ١٥ قائمة كرديّة على مئة مقعد في البرلمان، وتنافست تسع قوائمَ من التّركمان والكلدان والآشوريّين على ١١ مقعدًا للمكوّنات غير الكرديّة[٥٤]. كما تنافس خمسة أشخاص – وهم: أحمد محمد رسول نبي "سةفين حاجي شيخ محمد"، مسعود برزاني، حسين طةرمياني، هةلؤ ابراهيم أحمد. د. كمال ميراودةلي– على منصب رئيس الإقليم. ويجب الإقرار بأنّه قد شابت عمليّة الدّعاية الانتخابيّة ويوم الاقتراع الكثير من المخالفات والتّزوير؛ مثل النّقل القسريّ للمواطنين –وبصورةٍ ممنهجة– من جرّاء ولاءاتهم السّياسية[٥٥]، وفصل العديد من موظّفي الدولة[٥٦]، وإقالة آخرين من مناصبهم من بينهم عمداء ورؤساء أقسام في التّعليم العالي[٥٧]، وتهديد العديد من كوادر القوائم المختلفة[٥٨]. وإضافةً إلى ذلك

٥٣انظر: نوشيروان مصطفى، نحن نعرف ماذا نريد! (باللغة الكردية)، على موقع:
http://www.sbeiy.com/ku/article_detail.aspx?ArticleID=4645&AuthorID=36

٥٤بحسب التعديل الرابع لقانون انتخاب برلمان كردستان؛ خُصّص ١١ مقعدا للمكوّنات الدينية والقومية الأخرى في الإقليم بالصورة التالية: ٥ مقاعد لمرشّحي الكلدان و السريان و الآشوريين، و٥ مقاعد للتركمان، ومقعد واحد للأرمن.

٥٥يتّضح ذلك من تصريحات بعض قادة الاتحاد؛ ففي هذا الصّدد يقول ملا بختيار (القيادي البارز في الاتحاد) في مقابلة مع جريدة (ئاوينة): "أيُّ منصب -سواء كان كبيرًا أو صغيرًا- من مدير ناحية من شرطي إلى الأمن والتّيشمةرطة إلى المناصب الكبيرة، ما داموا مرشّحي الاتحاد لهذه المناصب، من حقّ الاتحاد تغييرهم، وإنزال العقاب بهم، وسحب الثقة منهم." للاطّلاع على نصّ المقابلة انظر: آوينة، ملا بختيار: الاتحاد والبارتي يأخذون من الحكومة ما لا يقلّ عن ثلاثين مليون دولار (باللغة الكرديّة)، على موقع:
http://awene.com/Direje.aspx?Babet=Babet&Cor=Chawpekewtin&jimare=715

٥٦انظر مثلا: فلاح نجم، بخلاف قانون الانتخابات الاتحاد مستمرّ في فصل الموظّفين الحكوميّين (باللغة الكردية)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=17525&cat=1

٥٧انظر مثلًا: سبةي، فصل مدرّسَين بسبب قائمة التغيير (باللغة الكردية)، على موقع:
http://awene.com/Direje.aspx?Babet=Hewal&Jimare=3810
وكذلك انظر: دلير عبد الخالق، عميد كلّية الدراسات الإنسانية في جامعة الكويه يُقال من منصبه (باللغة الكردية)، في موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=17397&cat=1

٥٨انظر مثلا: سبةي، في شكوى للرأي العامّ رئيس قائمة حركة إصلاح كردستان: منذ مدّة يتمّ الضغط على الأشخاص الذين يقومون بمساعدتنا (باللغة الكردية)، في موقع:

جرت عمليّة تزوير واسعة النّطاق في يوم الاقتراع، وخاصّةً في محافظتَي أربيل ودهوك[٥٩]. وممّا لا شكّ فيه أنّ ذلك قد أدّى إلى تزوير إرادة النّاخبين، وتشويه نتائج الانتخابات، وعدم ظهور النّتائج الحقيقيّة لأصوات النّاخبين.

ويضيف السيّد نوشيروان مصطفى إلى ذلك أسبابًا أخرى أدّت إلى عدم ظهور النّتائج الحقيقيّة للانتخابات، منها:

١. وجود مناطق عشائريّة يسيطر عليها البارتي (مثل سوران، جومان، مركه سور، بارزان، عقره).
٢. لم تكن المنافسة مع البارتي والاتّحاد فحسب؛ وإنّما كانت هناك أحزابٌ أخرى –غير عراقيّة حتّى– صوّت أعضاؤها لصالح الحزبين الحاكمين؛ مثل الأحزاب الكرديّة الإيرانيّة وحزب العمّال الكردستانيّ التّركي[٦٠].

على الرّغم من كلّ ذلك استطاعت قائمة كوران (التّغيير) الحصول على 445.024 صوتًا، أي 23.72% من أصوات الناخبين؛ في مقابل 1.076.370 صوتًا للقائمة الكردستانيّة (أي تحالف

---

sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=17459&cat=1
وانظر: هلويست عثمان وبرهم لطيف، **"لقاء مع د. عبد المصور برزاني" (باللغة الكردية)**، مجلة ريكا، العدد ١٣، (٢٠ من حزيران ٢٠٠٩)، ص ١٧- ١٩.

٥٩هناك شبه إجماع على حدوث التزوير على نطاقٍ واسع في هذه الانتخابات؛ ونجد ذلك في تقارير شبكات المراقبة الخاصّة بالانتخابات. وسنشير هنا إلى بعضٍ من هذه التقارير التي أوردت الصّحف المحلّية والعالميّة مقاطع منها.

- *THE ECONOMIST* print edition, The times they are a-Changing: on site: http://www.economist.com/world/mideast-africa/displaystory.cfm?story_id=14140770
- وكذلك: آوينة، معهد حقوق الإنسان: حدثت عمليّات تزوير واسعة (باللغة الكرديّة)، في موقع: http://awene.com/Direje.aspx?Babet=Hewal&Jimare=4517
- وأيضًا: التقرير النّهائي لمنظّمة تمّوز عن مراقبة انتخابات رئيس وبرلمان إقليم كردستان العراق، على موقع: http://www.tammuz.net/news/arabic/03-09-009a.pdf
- وكذلك: **هاولآتي**، ممثّل ثلاث منظّمات دوليّة: تمّت اختراقات كثيرة من جانب الحزب الحاكم (باللّغة الكرديّة)، على موقع: http://hawlati.info/NewsDetailN.aspx?id=10224&LinkID=63
- وكذلك انظر إلى رسالة من قنصل فرنسا إلى صلاح الدّين بهاء الدين رئيس قائمة الإصلاح والخدمات سابقًا على موقع: http://www.kurdiu.org/fileup3/3278french.pdf
- يذكر أنه تمّ تسرّب (ما يقال إنّها) نشرة داخلية للبارتي؛ ويعترف فيها بقيام بعض كوادره بالتزوير، مما أثّر سلبًا في سمعة البارتي. للتّفاصيل عن هذه النّشرة، انظر: هاولآتي، البارتي يعترف بقيامه بالتّزوير في انتخابات ٢٥/ ٧ (باللغة الكردية)، على موقع: http://hawlati.info/NewsDetailN.aspx?id=12191&LinkID=63

٦٠نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

البارتي والاتّحاد)، أي 57.37% من أصوات النّاخبين[٦١]. وبذلك حازت قائمة التّغيير على ٢٥ مقعدًا من مقاعد البرلمان، وحصلت قائمة الخدمات والإصلاح على ١٣ مقعدًا؛ في مقابل ٥٩ مقعدًا للكردستانيّة.

وعلى الرّغم من هذه النّتائج الإيجابيّة –نسبيًّا– التي حقّقتها حركة التّغيير؛ فقد عزاها مؤسّس الحركة إلى المنافسة غير المتكافئة بين الطّرفين بقوله: "دخلنا في منافسة مع أحزابٍ ليست في وزننا، فالأحزاب المنافسة فيها رئيس الجمهوريّة ورئيس الإقليم ورئيس وزراء الإقليم ونائب رئيس برلمان العراق والعديد من الوزراء في بغداد والإقليم؛ فضلًا عن سيطرتهم على الأجهزة الإعلاميّة والأمنيّة، واستغلالهم الموارد الماليّة العامّة لكسب المعركة. أمّا نحن فلم يكن لدينا وزير واحد"[٦٢].

وإذا نظرنا بتمعّنٍ في نتائج الانتخابات هذه، وقارنّاها بنتائج انتخابات المجلس الوطنيّ للإقليم سنة ٢٠٠٥؛ فإنّنا نرى أنّ الفارق الكبير يتمثّل في صعود قوّة لم تكن مشاركة في الحياة السياسيّة بصورةٍ مستقلّة من قبل –وهي حركة التّغيير– وحصولها على نحو ربع أصوات النّاخبين. وفي المقابل خسرت القوى الرّئيسة الأخرى بعض مقاعدها في الدّورة السّابقة[٦٣]. وهذه القوّة الجديدة رفضت الدّخول في حكومة، وفضّلت البقاء في المعارضة البرلمانيّة بخمسة وعشرين مقعدًا مع كلٍّ من الاتّحاد الإسلاميّ بستّة مقاعد والجماعة الإسلامية بأربعة مقاعد وقائمة الرّافدين الآشوريّة بمقعدين[٦٤].

---

٦١ راجع النتائج التفصيلية لانتخابات برلمان ورئيس الإقليم في موقع المفوّضية العليا المستقلّة للانتخابات بالعراق:
http://www.ihec.iq/Arabic/Parliamentary_elections_for_the_Kurdistan_region.aspx

٦٢ نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

٦٣ في الدورة الثانية لبرلمان الإقليم؛ حاز البارتي والاتحاد الوطني مجتمعين على ٦٨ مقعدًا. أما في الدورة الثانية فقد حصلا على ٥٩ مقعدًا (أي بخسران تسعة مقاعد برلمانية). في الوقت نفسه؛ فإنه كان للاتحاد الإسلامي -الذي كان يُنظر إليه بمنزلة القوّة الثالثة في الإقليم- تسعة مقاعد في الدورة الثانية. ولكن في هذه الدورة (أي الثالثة) حاز على ستّة مقاعد (أي بخسران ثلث مقاعده مقارنة بالسابق). لمزيدٍ من التفصيل عن نتائج انتخابات الدورة الثانية لبرلمان الإقليم انظر: نتائج انتخابات الدورة الثانية ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره؛ وقارنها بنتائج انتخابات الدورة الثالثة لبرلمان الإقليم التي سبق أن أشرنا إليها.

٦٤ انظر إلى انتقادات هذه القائمة لسير الانتخابات ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩:
"يونادم كنا يتّهم الحكومة بخروقات" (باللغة الكردية)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=19023&cat=1

وفسّر نوشيروان مصطفى –زعيم قائمة التّغيير– عدم مشاركة حركته في الحكومة بقوله: "إنّنا نقدّم البديل في كيفيّة إدارة الحكومة، ومكافحة الفساد الماليّ والإداريّ والسّياسي والأخلاقيّ، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعيّة، وتحقيق الشّفافية في ميزانيّة الإقليم في العلاقات السّياسية، والحدّ من التدخّل الحزبيّ في الإدارة اليوميّة لدوائر الحكومة، وفي السّوق، والجامعة والمحاكم والمساجد، وتحويل قوّات البيشمركة والاسايش (قوّات الأمن المحلّية) من قوّات حزبيّة إلى مؤسّسات حكوميّة محايدة في الانتخابات والنّزاعات الحزبيّة، وتكريسها لحماية الشّعب. وجرى تشكيل حكومة الإقليم الحاليّة بالمقاييس القديمة نفسها، وهي تَحمِل سلبيّات الماضي، ولذلك لم نشارك فيها"[٦٥].

وشاركت حركة التّغيير بالخطاب السّياسي نفسه في انتخابات مجلس النوّاب العراقيّ في آذار / مارس ٢٠١٠، واستطاعت المحافظة نسبيًّا على جماهيرها وأصواتها في نطاق الإقليم[٦٦]؛ وذلك على الرّغم من الضّغوط الكبيرة التي مورست ضدّها كما ذُكر أعلاه. غير أنّه لم تستطع الحركة في المناطق الأخرى من العراق –وخاصّةً المناطق المتنازع عليها في محافظات الموصل وكركوك وصلاح الدّين وديالى– أن تحرز على ثقة النّاخبين –وخاصّةً الكرد منهم– أو أن تفلح في الفوز بأيّ مقعدٍ في هذه المناطق. ويمكن إرجاع ذلك إلى أنّ حركة التّغيير لم تتبنَّ أيّ خطابٍ قوميّ متطرّف ووهميّ في هذه المناطق[٦٧]؛ إذ حصد البارتي والاتّحاد غالبيّة أصوات الكرد في هذه المناطق، بالتّركيز على الوتر القوميّ في حملتهم الانتخابيّة. وجدير بالذّكر أنّ السّيناريو نفسه قد تكرَّر في المناطق العربيّة والمناطق المتنازع عليها؛ إذ مُنِيَت الأحزاب والقوائم ذات الخطاب غير

---

٦٥ شيرزاد شيخاني، لقاء مع نوشيروان مصطفى، رئيس المعارضة السياسية في كردستان العراق، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٣٨٦، ١٤ صفر ١٤٣١ هـ/ ٣٠ كانون الثّاني / يناير ٢٠١٠. يمكن قراءة النصّ الكامل للّقاء على موقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11386&article=555070&search=%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86&state=true

٦٦حصلت حركة التغيير في هذه الانتخابات على ٤٢٥٧٩٣ صوتًا في محافظات الإقليم الثلاث؛ أي ما يقارب ٢٢% من أصوات الناخبين. وهذه النتيجة قريبة من أصوات هذه الحركة في انتخابات برلمان كردستان ٢٠٠٩؛ إذ حصلت على ٢٣,٧٢% من أصوات الناخبين. انظر: درباز محمد، ص ٤٢.

٦٧ قامت الحركة منذ تأسيسها في برنامجها السياسي على خطاب معتدل فيما يتعلق بعلاقة الإقليم مع العراق. ويرتكز هذا البرنامج على دعم الحركة لمشروع إعادة بناء عراق ديمقراطي برلماني تعدّدي واتحادي، ونبذ التطرف والإرهاب والتعصب والتمييز الديني والمذهبي والقومي والعرقي والسياسي. كما تبنّت الحركة اتّباع مبدإ الشراكة والحوار والتفاهم لحلّ القضايا التي لم تُحسَم بين الإقليم وبغداد. وقد انعكست هذه المبادئ الرئيسة في البرامج الانتخابيّة لحركة التّغيير في انتخابات الدورة الثانية لمجلس النوّاب العراقي. انظر: البرنامج السّياسي لقائمة التّغيير لانتخابات مجلس النوّاب العراقي (باللّغة الكرديّة)، على موقع سبەی القريب من حركة التّغيير:
http://sbeiy.com/ku/SEB_Raprsy.aspx?SubjectID=90

القوميّ –مثل "الحزب الإسلاميّ العراقيّ" و"المجلس الأعلى الإسلاميّ"– بهزيمةٍ كبيرة؛ وذلك مقابل القوائم ذات التوجّهات القوميّة والسّياسية المتطرّفة كقائمة "الحوار الوطنيّ" و"قائمة الحدباء".

ثانيًا: التيّار الإسلاميّ

لم تكن الأحزاب الإسلاميّة وليدة الأحداث والتطوّرات الأخيرة في إقليم كردستان العراق؛ وإنّما تعود جذور هذه الأحزاب إلى حقبٍ سابقة، تمتدّ إلى النّصف الثّاني من القرن العشرين لمّا وصلت تنظيمات حركة الإخوان المسلمين إلى أماكنَ متعدّدة في كردستان العراق. وجرت فيها انشقاقات عدّة، أبرزها تأسيس "الحركة الإسلاميّة في كردستان العراق" عام ١٩٨٧ في إيران، ومشاركتها في محاربة النّظام العراقيّ السّابق (وذلك بعد توحُّد بيت آل عبد العزيز بزعامة الشّيخ عثمان عبد العزيز وجناح الشّيخ علي بابير والرّابطة الإسلاميّة بزعامة الشّيخ محمد البرزنجي). كما دخلت هذه الحركة – وأجنحة إسلاميّة أخرى– في صراعاتٍ مسلّحة مع الأحزاب العلمانيّة؛ لاسيّما منها "الاتّحاد الوطني"، وهو الأمر الذي أضعفها كثيرًا. هذا فضلًا عن رفض تيّار منها التّعاون مع الولايات المتّحدة في احتلالها للعراق؛ ممّا عرّضها إلى ضرباتٍ عسكريّة مؤلمة.

إنّ هذه التطوّرات –وغيرها– قد أسهمت في تعدُّد انقسامات التّيار الإسلاميّ، واستقرارها –في تسعينيّات القرن الماضي– في ثلاث حركات رئيسة:

–"الاتّحاد الإسلامي الكردستاني" بزعامة صلاح الدّين محمد بهاء الدين.

–"الجماعة الإسلاميّة" بزعامة علي بابير.

–"الحركة الإسلاميّة" بزعامة بيت آل عبدالعزيز[٦٨].

٦٨ لا يمكن احتساب الحركة الإسلامية من أحزاب المعارضة؛ لأنها شاركت في الحكومة التي تشكّلت في الإقليم، بعد انتخابات ٢٠٠٩، وحصلت على حقيبة وزارة الأوقاف.

في شهر آذار ٢٠٠٨؛ شكّل "الاتحاد الإسلامي" و"الجماعة الإسلامية" مع أحزاب علمانية أخرى – مُمثَّلة في "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" و"حزب الكادحين"– جبهةً من داخل الحكومة عملت على الانتقاد الذاتي للحكومة والنظام السّياسي في كردستان بصورةٍ عامّة؛ وذلك عن طريق إعداد مشروع للإصلاح، وتقديمه من ثمّ إلى الهيئة العليا للأحزاب السّياسية[٦٩]. وقد نشرت هذه الأحزاب –في ١٠/ ١/ ٢٠٠٩– تقريرًا آخرَ عن الأوضاع الداخليّة في الإقليم، والمشاكل والأزمات الموجودة، وسُبُل حلّها بحسب تصوّرها[٧٠]. وقد شاركت الأحزاب الأربعة في انتخابات الدّورة الثالثة لبرلمان كردستان –في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩– بقائمة الإصلاح والخدمات، وحصلت على 240.842 صوتًا؛ أي ما يعادل 12.84% من أصوات النَّاخبين، وبذلك حصلت على١٣ مقعدًا في برلمان الإقليم[٧١]. لكنَّ القائمة حُلَّت بعد تلك الانتخابات؛ بسبب مشاركة "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" و"حزب الكادحين" في الحكومة[٧٢]؛ وهكذا لم يبق في المعارضة إلّا حزبا "الاتّحاد الإسلامي" و"الجماعة الإسلاميّة"[٧٣].

هكذا، وبعد مشاركة الحزبين العلمانيّين في قائمة الخدمات والإصلاح في السّلطة؛ أضحت أحزاب المعارضة تقتصر على الأحزاب الآتية:

–حركة التغيير (كوران) بـ٢٥ مقعدًا.

---

٦٩ ياسين صالح، ص ٣٤١.

٧٠انظر التقرير في موقع:
http://komalaorg.org/Direje_K.aspx?Cor=Witar&Jimare=40

٧١ انظر إعلان النتائج النهائية لانتخابات إقليم كردستان العراق على موقع:
http://www.ihec.iq/Arabic/news_election_of_kurdistan.aspx

٧٢ للحصول على تفاصيل أكثر عن الخلافات داخل هذه القائمة؛ انظر:
دلير عبد الله، **"الجماعة الإسلامية تتسبّب في انهيار قائمة الأحزاب الأربعة"** (باللغة الكردية)، مجلة ريكا، العدد ١٣، "٢٠ من حزيران ٢٠٠٩"، ص ١٠- ١١.
وكذلك انظر: ياسين طه، انقسامات وخسائر في صفوف المعارضة الكردية، في موقع:
http://www.niqash.org/content.php?contentTypeID=75&id=2544(=1

٧٣ شارك هذان الحزبان بقوائم منفردة في انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠، وحصلا على ٣٥٩٢١٨ صوتًا، أي قرابة ١٨% من أصوات الناخبين في الإقليم. وبذلك فازا بستة مقاعد (٤ للاتحاد الإسلامي و٢ للجماعة الإسلامية) من مجموع مقاعد مجلس النواب العراقي. وتدلّ هذه النتائج على صعود كبير لأصوات هذين الحزبين الإسلاميين؛ إذ كان عدد أصواتهم في انتخابات برلمان الإقليم ٢٤٠٧٣٨ صوتًا أي ما يعادل ١٢,٨٤% من مجموع الأصوات. انظر: درباز محمد، ص ٤٢.
ويعود صعود هذين الحزبين في الانتخابات إلى ترجيح خيار المعارضة في الإقليم، بعد انتخابات الإقليم عام ٢٠٠٩، ودخول الحزبين بقوائمَ منفردة بعيدًا عن الأحزاب العلمانيّة، واستخدامهما الشّعارات والرموز الدينية، وترشيحهما علماء الدّين في الانتخابات. وهو الأمر الذي أدّى إلى تصويت الإسلاميّين لصالحهما؛ بعد أن كانوا قد صوّتوا في الانتخابات الماضية (انتخابات برلمان الإقليم ٢٠٠٩) لصالح الحركة الإسلامية، فخسرت الكثير من أصواتها في الانتخابات الأخيرة لمجلس النوّاب العراقي -التي جرت سنة ٢٠١٠- بسبب تحالفها مع "البارتي" و "الاتّحاد" وأحزاب علمانيّة أخرى، ولم تفز –من ثمّ- بأيّ مقعدٍ في مجلس النوّاب العراقيّ.

–الاتّحاد الإسلامي بستّة مقاعد.

–الجماعة الإسلامية بأربعة مقاعد.

وشكّلت المعارضة السّياسية في الإقليم بذلك نحو ثلث مقاعد برلمان الإقليم، واستطاعت القوى المعارضة الثّلاث تطوير علاقاتها، والتّنسيق فيما بينها وبين كتلها النّيابية في برلمان الإقليم ومجلس النوّاب العراقيّ؛ خاصّةً بعد أحداث ١٧ شباط ٢٠١١.

ومن خلال ذلك يمكن إجمال أهمّ الأسباب لنشوء تيّار معارض داخل الإقليم في الآتي:

١. عدم وجود العدالة الاجتماعيّة؛ فالمواطن الكرديّ العاديّ لا يكاد يستطيع توفير لقمة العيش، ومستلزمات حياة عاديّة لعائلته. وفي المقابل برزت في الإقليم طبقة ثريّة جدًّا من قياديّي الحزبين الرّئيسين (آنذاك)، ومن المقرَّبين منهم، وهم يعيشون أعلى درجات الرفاهيّة. وقد أدّى تدخُّل الحزبين وقياداتهما وشركاتهما التّجارية في مرافق الحياة الاقتصاديّة والتّجارية، واحتكارهما أهمّ مجالاتها؛ إلى ظهور اختلالات طبقيّة كبيرة في الإقليم، وبروز فروقات اجتماعيّة واضحة؛ وهو الأمر الذي ولّد تيّارًا معارضًا من بين عامّة المواطنين. يُضاف إلى ذلك أنّ تردّي جانب الخدمات –كمياه الشّرب النّظيفة، والمجاري، والكهرباء، والصحّة، والطّرق، وكلّ المرافق الخدميّة الأخرى– قد أدّى إلى بروز سخطٍ جماهيريّ واسع ضدّ السّلطة، وقد عبّر عن نفسه في دعم المعارضة والمشاركة فيها.
٢. من جانبٍ آخرَ ساهمت بعض القضايا التي لم تُحسم بعد بين الحكومة الاتّحادية وحكومة الإقليم في بروز المعارضة. فغياب تطوّرٍ ملموس في حلّ تلك القضايا في السّنوات الماضية (أي الدّورة الأولى لمجلس النوّاب العراقيّ وما تلاها)، والتّغاضي عن تطبيق المادّة ١٤٠ من الدّستور العراقيّ بالخصوص؛ كان له دورٌ كبير في بروز حركة المعارضة. ولو عمِلت السّلطة السياسيّة في الإقليم على تطبيق هذه المادّة مع الحكومة الاتّحادية؛ لكان بمقدورها التّبرير لإخفاقاتها على الصّعيد الداخليّ. لكنّها على خلاف ذلك تمامًا؛ لم تكن عاجزة عن حلّ المشاكل المطروحة عليها فحسب، بل زادت الملفّات المُختَلَف عليها وتعدّدت أكثر، ونذكر منها ملفّ النّفط والغاز والميزانيّة والبشمةركه وممثّليات الإقليم في الخارج وغيرها.

٣. إنّ فراغ السّاحة السياسيّة في الإقليم من وجود تيّارٍ معارض قويٍّ ذي مشروع بديلٍ، طوال المرحلة السّابقة؛ كان له أيضًا دورٌ كبير في نشوء حركة التّغيير، وبروزها كقيادة للمعارضة في الإقليم. فمن جهةٍ لم ينسحب أيٌّ من "البارتي" و"الاتّحاد" من الحكومة في المراحل الماضية؛ حتّى يشكّل واحد منهم الحكومة، ويقوم الطّرف الآخر بدور المعارضة. ومن جهةٍ أخرى لم تستطع الأحزاب الأخرى –وخاصّةً الإسلاميّة منها– بسبب ظروفٍ موضوعيّة وذاتيّة، القيام بالدّور نفسه. فكان هناك فراغٌ كبير في السّاحة السياسيّة في الإقليم؛ لوجود أسباب ظهور المعارضة على الصّعيد الجماهيري، وعدم وجود البديل. وبذلك استطاعت حركة التّغيير أن تملأ هذا الفراغ؛ خصوصًا وأنّ قياداتها كانت معروفة داخل الحركة التحرّرية الكرديّة منذ نحو ثلاثين سنة، ولدى الجماهير أيضًا؛ وكان لها دورٌ كبير في تأسيس الإقليم.

كلّ هذه العوامل أدَّت إلى نشوء حركة معارضة فاعلة في إقليم كردستان – العراق

٦. المبحث الثّاني: المعارضة السّياسية بعد أحداث ١٧ شباط ٢٠١١

تفاعلت جملةٌ من الأحداث والوقائع في الآونة الأخيرة، وأدّت إلى تظاهرات حاشدة في الإقليم منذ ١٧ شباط، ومن بين تلك الأحداث نذكر:

١. الضّغط المستمرّ على الإعلام الحرّ والإعلاميّين؛ وقد وصل إلى حدِّ اغتيال الصحفيّين (مثل اختطاف الصحفيّ الشابّ سردشت عثمان من أمام كلّية الآداب في جامعة "صلاح الدّين" في أربيل، وقتله في ٥/ ٥/ ٢٠١٠؛ ممّا أدّى إلى تحرُّكٍ جماهيريّ كبير في أنحاء متعدّدة من الإقليم[٧٤]) وضربهم، وسجنهم وتغريمهم بملايين الدّنانير[٧٥].

٧٤المزيد من الاطّلاع على ملابسات اغتيال سردشت عثمان راجع:
SAM DAGHER, *Abducted Kurdish Writer Is Found Dead in Iraq*, in site:

٢. عدم التّعامل الجدّي مع الفساد المستشري في المفاصل الأساسيّة لحكومة الإقليم.
٣. استخدام رئيس الإقليم نفوذه لحرمان "حركة التّغيير" من المشاركة في الحكومة العراقيّة، بحسب استحقاقها الانتخابيّ والقوميّ. وقد شُكِّلت هذه الحكومة الائتلافيّة بصورة المحاصصة الحزبيّة والطائفيّة والقوميّة، وعن طريق نظام النّقاط المستند إلى عدد مقاعد كلّ كيانٍ سياسيّ في مجلس النوّاب العراقيّ.
٤. توجُّه الحزبين الحاكمين نحو استغلال أغلبيّتهما البرلمانية لاستصدار قوانين مهمّة تتعلّق بالنظام السياسي والحرّيات العامّة في الإقليم؛ وذلك بالكيفية التي تؤدّي إلى استمراريّة بقائهما في السّلطة. ومن بين تلك القوانين نذكر قانون مجلس أمن الإقليم، الذي يربط المؤسّسات الأمنيّة والتّشكيلات الاستخباريّة برئيس الإقليم؛ وذلك ضمن إطار مجلس أمن الإقليم، وتحت رئاسته، وبصلاحيّات واسعة تمكّنه من التدخّل ومراقبة المؤسّسات الحكومية والأشخاص والمواطنين؛ ممّا يمهِّد إلى تحوّل الإقليم إلى دولة بوليسيّة. ونذكر من بين القوانين الأخرى التي أصدرتها الأغلبيّة البرلمانيّة في الآونة الأخيرة، قانون تنظيم التّظاهرات في الإقليم؛ وهو يربط حقّ المواطنين والأحزاب والمنظّمات في التّظاهر بإجازة السّلطات في الإقليم. وقد استطاعت السّلطة السّياسية في الإقليم منع التّظاهرات السلميّة للمواطنين في الآونة الأخيرة وقمعها، كما حاول الحزبان الحاكمان تشكيل هيئة الانتخابات بالمحاصصة الحزبيّة، وبصورةٍ تُمكِّنهما من السّيطرة عليها.
٥. شجّعت الثّورات الشعبيّة –التي حدثت في بداية هذه السّنة في كلٍّ من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا– المواطنين والمعارضة السّياسية في الإقليم كذلك على المطالبة بإصلاحات جذريّة؛ لاسيَّما أنّ المواطنين في الإقليم قد حاولوا إرسال رسالة تحذيريّة إلى الحزبين الحاكمين من أجل الإصلاح والتّغيير عند انعقاد انتخابات برلمان الإقليم؛ وذلك بالتّصويت الكثيف لقائمة التّغيير، وعبر التّظاهرات والتجمّعات الحاشدة المندّدة باغتيال الصّحفي سردشت عثمان، وتمرير قانون تنظيم التّظاهرة.

---

www.nytimes.com/2010/05/07/world/middleeast/07erbil.html?scp=4&sq=iraq&st=cse

٧٥لمزيد الاطلاع على الاعتداءات الممارسَة على الصحفيّين في الإقليم؛ راجع تقرير منظّمة العفو الدولية بعنوان: اعتداءات على الصحفيّين في كردستان العراق:
www.amnesty.org/ar/appeals-for-action/investigate-attacks-journalists-kurdistan-region-iraq

وفي خضمّ كلّ ذلك أصدرت حركة التّغيير في ٢٩/ ١/ ٢٠١١ بيانًا –تضمَّن سبع فقرات– قدَّمت فيه مشروعها المتعلّق بالإصلاحات الجذريّة إلى القوى السياسيّة الكردستانيّة. وكانت غاية الحركة من إصدار ذلك البيان على حدّ قولها "إخراج كردستان من الأزمة السياسيّة التي تعاني منها منذ سنوات عدّة، في وقتٍ تجتاح فيه منطقة "الشّرق الأوسط" برمّتها، موجة تغيير ديمقراطيّ شاملة"[٧٦]. غير أنّ الحزبين الحاكمين –"البارتي" و "الاتّحاد"– قد جابها بيان الحركة بشدّة؛ وصلت إلى حدّ محاصرة قوّاتهما المسلَّحة لمقرّات حركة التّغيير.

وبعد ١٩ يومًا من نشر البيان المذكور أعلاه –أي في ١٧/ ٢/ ٢٠١١– بدأت تظاهرات شعبيّة في مدنٍ عدّة بالإقليم؛ واستمرّت لمدّة شهرين في بعض المناطق، وبالخصوص في مدينة السليمانية [٧٧]. غير أنّ قوّات "البارتي" قد قامت بقمع هذه التّظاهرات، وابتدأت في ذلك بمدينة أربيل؛ لتفعل قوّات "الاتّحاد" فعلها ذاك مع التّظاهرات الحاشدة في محافظة السليمانيّة.

٧٦وقد تضمّن البيان أيضًا: إنّنا في حركة التغيير سبق وأن أبلغنا مرارا وتكرارا الحزبين الحاكمين بخطورة تطور هذه الأوضاع؛ سواء عبر المخاطبات التحريرية أو الشفهية، أو عبر كتلتينا النيابيّتين في كردستان وبغداد؛ إلا أنّنا وفي كلّ مرة لمسنا مزيدًا من التقاعس واللامبالاة.
لذا فإنّ الوقت قد حان الآن لكي تعلن حركتنا صراحة –وبعِلمِكم- هذه المطالب، وتضعَها أمام المتنفّذين ومجمل القوى السياسيّة في كردستان، باعتبارها حلًّا حقيقيًّا لإنهاء هذا النظام المتحزّب، وتدشين بداية جديدة لسلطة تحظى بمباركتكم، وتغدو محطّ اعتزاز الجميع:
١- منع قيادتي الحزبين (الديمقراطي والاتحاد الوطني) من أيّ تدخّل في شؤون الحكومة والدّوائر الرسمية والبرلمان والقضاء والأمن (الآسايش) والبيشمركة.
٢- منع أجهزة "الآسايش" والاستخبارات (الزانياري والباراستن) والبيشمركة من أيّ تدخّل في الشّؤون السياسيّة للشّعب والأنشطة الجماهيرية، واستبدال مديري تلك الأجهزة بشخصيّات مستقلّة ومهنيّة.
٣- حلّ حكومة الحزبين (الاتحاد والديمقراطي) المتحزّبة الحالية، وتشكيل حكومة انتقالية تكنوقراطية مستقلّة.
٤- حلّ البرلمان الحالي.
٥- تهيئة الأرضيّة الملائمة لانتخابات تشريعية في كردستان تكون نزيهة وخالية من التزوير خلال مدّةٍ أقصاها ثلاثة أشهر.
٦- إرجاع الأملاك والممتلكات الحكوميّة والمدنية –التي استولى عليها مسؤولو الأحزاب- إلى أصحابها.
٧- سحب مسودة دستور الإقليم وسائر القوانين المتعلقة بنظام السلطة في البلاد، وإحالتها إلى البرلمان القادم.
وأضاف البيان: "إنّنا في الوقت الذي نعلن فيه هذه المطالب الجماهيرية؛ نطالب سائر القوى السياسية الكردستانية بإبداء الدعم والمساندة لها، كما نطالب أصحاب السلطة في كردستان بالارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم التاريخية من أجل تنفيذ تلك المطالب". انظر إلى نصّ البيان باللغة الكرديّة في موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsDetail.aspx?id=33467&cat=11

٧٧للحصول على تفاصيل أكثر عن هذه التظاهرات، وتعامل السلطة السياسية معها انظر:

- علاء يوسف، أحداث السليمانية تفجّر خلافًا بين الأكراد، على موقع:
http://aljazeera.net/NR/exeres/F2D1E206-757B-40FE-9C8B-76499F63F905.htm
- الجزيرة نت، ارتفاع قتلى احتجاجات السليمانية، على موقع:
http://aljazeera.net/NR/exeres/E73164D5-7887-42B2-990E-F921425E6875.htm
- Namo Abdulla, *Military presence halts protests in Iraq's Kurdistan*, in Site:
http://www.reuters.com/article/2011/04/29/us-iraq-protests-kurdish-idUSTRE73S2MW20110429
- جمعية الدّفاع عن حرّية الصّحافة، أكثر من ٧٠ انتهاكًا في كردستان خلال أقلّ من أسبوع، ٢٥-٤-٢٠١١، على موقع:
www.sdpfiq.com

وأدّت هذه الأحداث مجتمعةً إلى تقوية صفوف المعارضة السياسيّة في الإقليم، وتضافر جهودها من أجل الضّغط على الحزبين الحاكمين للقبول بإجراء إصلاحات جذريّة في الإقليم. وتولّد عن ذلك إنشاء لجنة تنسيقيّة عليا للقوى المعارضة، كما اتّفقت هذه الأطراف على مشروع الإصلاح السياسيّ في الإقليم المؤلّف من ٢٢ بندًا؛ جرى الإعلان عنه في ٣/ ٣/ ٢٠١١ [٧٨].

إنّ مضمون البيان المشترك الصّادر عن أحزاب المعارضة؛ لا يختلف كثيرًا عن مضمون البيان الذي أصدرته "حركة التّغيير"؛ والذي تعرّضت بسببه إلى انتقاداتٍ كثيرة، عبّرت عنها قوى البرلمان –مثلًا– في البيان الذي وقّعته. وما يُسَجَّل –في هذا السّياق– هو وجود ارتباك وعدم وضوح في مواقف بعض الأحزاب السّياسية في إقليم كردستان العراق؛ لاسيّما الأحزاب الإسلاميّة المعارضة، ممَثَّلة في "الاتّحاد الاسلامي" و"الجماعة الإسلاميّة". فبعد أن وَقَّعت بيانًا مع الأحزاب الحكوميّة؛ عدلت عن ذلك بتوقيع بيان بالمضمون نفسه مع "حركة التّغيير". الأمر الذي كان من شأنه أن يُعطي انطباعًا سيّئًا عن تلك الأحزاب، ويُعرِّض شعبيَّتها للتّدهور؛ فضلًا عن أنّها لم تصدر أيّ بيانٍ أو توضيح لهذا التّغيير في مواقفها السّياسية. وهنا تُثار إشكاليّة التّوفيق بين المبدئيّة العقيديّة والبرغماتيّة السّياسية لدى هذه الأحزاب السّياسية.

وقد استمرّت أحزاب المعارضة في التّأكيد على مضامين هذا البيان في اجتماعاتها المختلفة؛ وهو ما أشار إليه الاجتماع الذي انعقد في ٥/ ٤/ ٢٠١١؛ إذ دعا فيه قادة المعارضة إلى[٧٩]:

١. ضرورة حلّ الحكومة الحاليّة، وتشكيل حكومة انتقاليّة على أساس "التّوافق".
٢. أن تكون المهمَّة الأساسيّة للحكومة الانتقاليّة متمثّلة في ما يلي:

أ. إنجاز إصلاحات جذريّة وشاملة، ومن ضمنها البنود (١– ٢٠) الواردة في المشروع المشترك لقوى المعارضة.

٧٨للاطّلاع على مشروع المعارضة السياسية في الإقليم عن الإصلاح؛ راجع: الموقع الرسمي للاتحاد الإسلامي الكردستاني، مضامين مشروع المعارضة المشترك للإصلاحات السياسيّة والإداريّة في إقليم كردستان، على موقع:
http://www.kurdiu.org/ar/hawal/index.php?pageid=64801

٧٩انظر إلى البلاغ الختاميّ لاجتماع قادة المعارضة على موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsDetail.aspx?id=35400&cat=1

ب. تمهيد الأرضيّة لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، في ظلّ حياديّة الحكومة والمؤسّسات الرسميّة، ومنع كلّ أشكال التّزوير والتدخّلات غير القانونيّة؛ بالكيفيّة التي تضمن فرصًا متكافئة لجميع القوى المشاركة في الانتخابات.

وعلى الرّغم من المساعي السّابقة لقوى المعارضة، وجهدها التّفاوضيّ مع أحزاب السّلطة؛ فإنّها لم تُفلح في تحقيق أهدافها كاملة أو جزء منها على الأقلّ. فقد آل الأمر بالحكومة إلى حسم الأمور بنشر القوّات المسلّحة في الشّوارع والأماكن العامّة، ومنع تجمُّع أيِّ شكلٍ من أشكال الاحتجاجات الشعبيّة؛ فضلًا عن ممارستها الضّغوط المادّية على أحزاب المعارضة؛ من خلال قطع المنح الماليّة عنها. هكذا هدأت الأوضاع، من دون إحراز تقدُّم يُذكر على الصّعيد السياسيّ؛ غير أنّ استمرار التّظاهرات وضغط المعارضة المستمرّ؛ قد اضطرّ الحكومة إلى القيام ببعض الإصلاحات في مجال تعيين الموظّفين، وتحسين الخدمات كالكهرباء والماء والطّرق.

الفصل الرّابع: إنجازات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان ومعوقاتها ومستقبلها.

جاء في ما سبق من العرض أنّ انتخابات إقليم كردستان عام ٢٠٠٩ تُعَدُّ البداية الحقيقيّة لنشوء معارضة سياسيّة منظَّمة وفاعلة؛ إذ بدأت تسعى إلى القيام بدورها الفاعل في الإقليم، دون أن يعني ذلك أنّها اتّخذت وضعها القانونيّ والسّياسي الصّحيح. وبغية فهم الدّور الحقيقيّ للمعارضة؛ لابدّ لنا من النّظر في المباحث الآتية:

المبحث الأوّل: إنجازات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان.

المبحث الثّاني: معوقات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان.

المبحث الثّالث: مستقبل المعارضة السياسيّة في إقليم كردستان.

٧. المبحث الأوّل: إنجازات المعارضة السّياسية

أرادت أحزاب السّلطة تعطيل دور برلمان الإقليم إلى حين إجراء انتخابات مجلس النوّاب العراقيّ في شهر آذار ٢٠١٠؛ وذلك حتّى لا تمنح المعارضةَ في البرلمان الفرصةَ لإبراز دورها في الحياة السياسيّة. فقد أُدخل البرلمان في عطلة شتويّة دون أن ينجز أيّ قانون[٨٠]؛ ومع ذلك استطاعت المعارضة تقديم ١٣ مشروع قرارٍ وقانونٍ، إضافةً إلى إعادة تفعيل عشرة قوانين أخرى، اقتُرِحت في الدّورة الثّانية للبرلمان دون البتِّ فيها[٨١]. وكلّ هذه المشاريع كانت من بين الوعود التي قطعتها قوائم المعارضة –خاصّةً منها "حركة التّغيير"– للنّاخبين، قبيل انتخابات برلمان الإقليم في تمّوز ٢٠٠٩.

وفضلًا عن ذلك، يقوم أعضاء البرلمان –المكوَّن من قائمة "التّغيير" ومن "الأحزاب الإسلاميّة"– بجولاتٍ ميدانيّة إلى مدن كردستان العراق، وإلى جميع المؤسّسات الحكوميّة؛ بغية الاطّلاع على مشاكل النّاس وهمومهم، ومتابعة عمل الدّوائر، والرّقابة على المؤسّسات الحكوميّة[٨٢]. وفي الاتّجاه نفسه؛ تعمل قائمة التّغيير في برلمان الإقليم على مساءلة الوزراء[٨٣] بطرقها المختلفة، ممّا يؤدّي إلى تنشيط الدّور الرّقابي للبرلمان.

هذا من جهةٍ؛ ومن جهةٍ أخرى، فإنّ الأحزاب الحاكمة باستطاعتها الحصول على الأكثريّة في منح الثّقة للحكومة، أو في أيّ تصويتٍ آخر داخل البرلمان الكردستانيّ؛ غير أنّها لن تكون حرّةً مثلما كانت قبل بروز هذه المعارضة (وهو جانب إيجابيّ في مجمل الوضع في كُردستان العراق)، كما أنّها

---

٨٠ شيرزاد شيخاني، لقاء مع نوشيروان مصطفى.

٨١ للاطّلاع على هذه المشاريع كافّة؛ راجع:
http://gorran.org/Content.aspx?LinkID=45&Action=1

٨٢ فمثلًا انظر عددًا من برلمانيّي كتلة التغيير وهم يقومون بزيارة ناحية باليسان والقرى التابعة لها، على الموقع الرسمي لحركة التغيير:
http://gorran.org/Detail.aspx?id=693&LinkID=3
أو انظر برلمانيي التغيير وهم يزورون فرع السليمانية لاتحاد ذوي الاحتياجات الخاصّة في كردستان، على الموقع الرسمي لحركة التّغيير:
http://gorran.org/Detail.aspx?id=638&LinkID=3

٨٣ ومثالا على ذلك؛ نجد أنّ كتلة التغيير تطالب -عن طريق رئاسة البرلمان- بالتوضيح من جانب آشتي هورامي "وزير الموارد الطبيعية في الإقليم"، راجع ذلك على الموقع:
http://gorran.org/Detail.aspx?id=570&LinkID=3

ستضطرّ إلى ممارسة سياساتٍ جديدة إنْ هي أرادت البقاء في الحكم[٨٤]. وقد بدأت تظهر بوادر تأثير المعارضة في سير أداء الحكومة؛ فمثلًا عُرض –ولأوّل مرّة في تاريخ الإقليم– مشروع ميزانيّة الإقليم لسنة ٢٠١٠ و ٢٠١١ على الرّأي العامّ[٨٥]، ومن بين أهمّ مميّزات ذلك المشروع –مقارنةً بالسّنوات السّابقة– تحديدُ ميزانيّة الأحزاب بـ٩٠ مليار دينار، وربطها بصدور قانون من برلمان الإقليم. والحالُ أنّ الرّأيَ العامَّ لم يكن مطّلعًا في الماضي على أيّ شيء يخصّ ميزانيّة الأحزاب، وخصوصًا منها ميزانيّة "البارتي" و"الاتّحاد"؛ إلّا بعدما أثارتها المعارضة في العام الماضي[٨٦]. فقد عُلم أنّ كلًّا من الحزبين يحصلان على ٣٥ مليون دولار من ميزانيّة الإقليم شهريًّا؛ ممّا يعني ٨٤٠ مليون دولار للحزبين سنويًّا، أي في حدود ١١% من كلّ ميزانيّة الإقليم لسنة ٢٠٠٩[٨٧]. أمّا قانون ميزانيّة عام ٢٠١٠؛ فيقضي بتخصيص مليونَي دولار شهريًّا لكلٍّ من "البارتي" و "الاتحاد"، ومليوني دولار لجميع الأحزاب والمنظّمات والكيانات الأخرى؛ أي ما يعادل ٧٦ مليار دولار سنويًّا لكلّ الأحزاب[٨٨]. وهذا يعني تخفيض ميزانيّة الأحزاب إلى أقلّ من عُشر ما كان يأخذه "البارتي" و "الاتّحاد" في السّنوات الماضية، وإرجاع ٧٦٤ مليون دولار لميزانيّة الإقليم؛ بما يُمكّن من إنفاقها على المرافق الخدميّة والاستثماريّة في الإقليم.

---

٨٤ كاظم حبيب، مسيرة الأحزاب السياسية ونتائج انتخابات الإقليم الأخيرة.. الحلقة الثالثة والأخيرة: المعارضة السياسية الاحتجاجية في كُردستان العراق، على موقع:
http://www.akhbaar.org/wesima_articles/articles-20091115-80011.html

٨٥ انظر مشروع الميزانية على موقع برلمان الإقليم:
http://www.kurdistan-parliament.org/files/articles/280110061636.pdf

٨٦ أعلن عمر سيد علي -العضو المستقيل من المكتب السياسي لـ "الاتحاد"، وأحد الأعضاء البارزين في حركة التغيير- لأوّل مرّة هذه الميزانيّة للحزبين. انظر في ذلك:
هاولآتي، الاتحاد يأخذ أكثر من ٣٠ مليون دولار من ميزانيّة السليمانية للحزب (باللّغة الكردية)، على موقع:
http://hawlati.info/NewsDetailN.aspx?id=7374&LinkID=68

٨٧ انظر: سبەی، يقوم البارتي و الاتحاد بأخذ نسبة ١١% من ميزانية الإقليم للسّنة (باللغة الكردية)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=17631&cat=1

٨٨ انظر: آوينة، لم تصرف الحكومة المنحة الماليّة لشهرين للبارتي والاتحاد (باللغة الكردية)، على موقع:
http://awene.com/Direje.aspx?Babet=Hewal&Jimare=5973

كما أنّ هناك زيارات ميدانيّة للّجان المختلفة ببرلمان كردستان؛ وذلك لمراقبة سير أداء الحكومة ودوائرها المختلفة والمرافق العامّة، فضلًا عن مناقشة مشروع ميزانيّة الإقليم بصورةٍ تفصيليّة[٨٩].

نستنتج إذنْ أنّه على الرّغم من قصر مدّة وصول المعارضة السّياسية لبرلمان الإقليم، وعلى الرّغم من نيّة السّلطة عرقلة أعمالِها وأنشطتها داخل البرلمان وخارجه؛ فإنّ قائمة "التّغيير" –بما هي أكبر كتلة معارضة داخل برلمان كردستان– قد خلقت تقاليدَ برلمانيّة جديدة، تتعلّق بإرساء معارضة إيجابيّة تحت قبّة البرلمان، والحرص على الاختلاط اليوميّ بالشّرائح الاجتماعيّة المختلفة داخل المجتمع[٩٠]، وعلى مراقبة الحكومة؛ ليس هذا فحسب، بل إنّها فرضت تلك التّقاليد على قائمة السّلطة أيضًا.

كما عملت أحزاب المعارضة على قيادة حركة الاحتجاجات الشعبيّة في الإقليم لاسيّما في مدينة السليمانية (والتي بدأت في ١٧ شباط ٢٠١١)؛ وطالبت فيها بإجراء إصلاحاتٍ سياسيّة في الإقليم. وهذا ما أشار إليه أبو بكر علي القيادي في "الاتّحاد الإسلامي" بقوله: "إنّ التّظاهرات السياسيّة حقّ لكلّ مواطن، ومن حقّهم المطالبة بالإصلاحات. وقد شاركنا في هذه الفعاليّات، ولكن لم نشارك في أعمال العنف؛ لأنّنا لا نؤمن بالعنف أو الاعتداء على أيّ مؤسّسة، ونؤكّد على سلميّة التّظاهرات"[٩١].

من خلال ما تقدّم يمكن أن نخلص إلى القول إنّه على الرّغم من كلّ الظّروف التي مرّت بها الأحزاب السياسيّة المعارضة في إقليم كردستان العراق؛ فإنّها استطاعت أن تحقّق إنجازات عدّة على مختلف المستويات، فضلًا عن أنّها نجحت –إلى حدٍّ ما– في التّعبير عن ممارسةٍ حقيقيّة لدورٍ معارض في الإقليم، وبدأت السّلطة السّياسية –من أجل ذلك– تحسب حسابًا لهذه المعارضة.

٨٩انظر: برلمان كردستان، اللّجان المختلفة لبرلمان الإقليم عاكفة في هذه الأيّام على دراسة مشروع الميزانيّة والفحص عن كلّ زواياه، انظر:

http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx

٩٠شيرزاد شيخاني، لقاء مع نوشروان مصطفى.

٩١أبوبكر كاروانى، مقابلة شخصية، السليمانية، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٠.

من جانبٍ آخر، فإنّ أحزاب المعارضة السّياسية في الإقليم قد أضحت أكثر نضجًا وتطوّرًا في عملها السّياسي؛ إذ تمكَّنت من توحيد صفوفها على الرّغم من اختلاف توجُّهاتها الفكريّة والسّياسية، وتوزّعها بين أحزابٍ دينيّة وأخرى علمانيّة؛ كما استطاعت أن تُوَحِّد مطالبها لمواجهة أحزاب السّلطة السّياسية.

٨. المبحث الثّاني: معوقات المعارضة السّياسية في إقليم كردستان – العراق

أوّلًا: معوقات السّلطة السّياسية

١. منذ أن قرَّرت "حركة التّغيير" المشاركةَ في انتخابات برلمان الإقليم بقائمة مستقلّة؛ بدأت السّلطة السّياسية بحملة ممنهجة للضّغط على كوادرها عن طريق قطع رواتبهم ونقلهم القسريّ من وظائفهم وأماكن سكناهم؛ حتّى وصل عدد من قُطعت رواتبهم من الموظّفين الحكوميّين إلى أكثرَ من ألفَيْ شخص[٩٢]. وبعد الانتخابات –وحتّى قبل صدور نتائجها الرّسمية– بدأت الحملات العشوائيّة من جانب أنصار السّلطة على مقرّات القوائم المعارضة[٩٣]. واتّخذ تهديد السّلطة للمعارضة منحًى آخرَ إثر ذلك؛ بإحراق مكاتب أعضاء البرلمان من قائمة "التّغيير"، وقتل عناصرها، ومهاجمة بيوتهم، واختطاف كوادرهم، وإحراق مقرّاتهم[٩٤]. وقد أدّت ردود فعل السّلطة وأنصارها (التي يمكن نعتها باللاديمقراطيّة على أقلّ تقدير)، وإفلات مرتكبي الأعمال الإجراميّة الأخيرة من العدالة؛ إلى جوٍّ تصادميّ ومشوب بالحذر.

٢. على الرّغم من حصول قائمة "التّغيير" على نحو ربع مقاعد البرلمان؛ فإنّ الحكومة لم تُخَصِّصْ لها –إلى حدّ الآن– منحةً عادلةً ودائمة بحسب ما تقتضيه الضّوابط القانونيّة، وأسوة بالحزبين الحاكمين. ومع أنَّ اللّجان المختلفة لبرلمان الإقليم قد أعدّت مشروع قانون لمِنَحِ الأحزاب والكيانات السياسيّة؛ فإنّ الأغلبيّة الحاكمة قد حالت دون صدور

٩٢شيرزاد شيخاني، لقاء مع نوشيروان مصطفى.

٩٣انظر: كورديو، مهاجمة ونهب عدّة مكاتب لقائمة التغيير في أحداث الليلة الماضية، على موقع:
http://www.kurdiu.org/ar/hawal/index.php?pageid=8091

٩٤انظر: AFP، المعارضة في كردستان العراق تتحدّث عن "انتهاكات" بحقّ أعضائها، في موقع:
http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5h1spHvJf7n_SVojslg7EfpnmCAyw

هذا القانون. ومن المُحتَمل أن يشكِّل العجز الماليّ تحدّيًا كبيرًا أمام المعارضة على المدى القريب[٩٥].

٣. أدّت الحملات الانتخابيّة –الواقعة في شهر تمّوز / يوليو ٢٠٠٩– ونتائجها، وانتخابات مجلس النوّاب العراقي عام ٢٠١٠؛ إلى تخفيف الاحتقان الموجود لدى الرّأي العامّ، وخاصّةً في محافظة السليمانية ضدّ السّلطة. وهو ممّا قد يؤدّي إلى عدم حماس النّاخب للمشاركة في الانتخابات القادمة، والتّصويت لصالح قوائم المعارضة.

٤. إنّ عدم ترجمة تصويت النّاخب لصالح المعارضة إلى أفعالٍ ملموسة يراها المواطن؛ يمكن أن يقلّل من اندفاعه للتّصويت مرّةً أخرى لصالحها. كما أنّ قِصَرِ مدّة التّجربة الجديدة في الإقليم، والمتمثّلة في بروز معارضة قويّة؛ يمكن أن يستعجل المواطن العاديّ لجني ثمار تصويته بسرعة، ولتحسين أحواله المعيشيّة والخدميّة بسرعة.

ثانيًا: معوقات اقتصاديّة

تعاني أحزاب المعارضة بصورةٍ عامّة من أزمات ماليّة في دعم أحزابها وكوادرها، وحتّى في القيام بأنشطتها والاضطلاع بمسؤوليَّاتِها أمام جماهيرها؛ وذلك بسبب سيطرة الأحزاب الحاكمة على ميزانيّة الإقليم وأمواله، وذاك ما يجعل عملها في غاية الصّعوبة. وقد أشار نوشيروان مصطفى إلى ذلك بالقول: "إنّ ميزانيّة الحركة تعتمد على تبرّعات الخيِّرين فقط، وليس لنا إيراد آخر؛ لهذا فإنّ نشاطنا محدود، وليس لدينا مصاريف كثيرة"[٩٦].

٩٥أعطى الرئيس العراقي والسكرتير العام للاتحاد جلال الطالباني -بعد استقالة نوشيروان مصطفى من منصبه داخل الاتحاد- مبلغ عشرة مليون دولار، وبناية حكوميةً، و"تل زرجتة" المملوكة لشركة "نوكان" المقرّبة من الاتحاد؛ وذلك لبناء مؤسسة إعلامية. وبحسب نوشيروان مصطفى؛ فإنّ هذه المعونات كانت الأولى والأخيرة المسندة إليهم؛ ممّا ساعدهم ليس فقط في بناء مؤسّستهم الإعلامية (التي تتكوّن اليوم من قناة فضائية وراديو وموقع إلكتروني ومطبعة)، بل في تشكيل حركة سياسية معارضة في الإقليم.
انظر: نوشيروان مصطفى، إيضاح من نوشيروان مصطفى (باللغة الكردية)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/article_detail.aspx?ArticleID=548&AuthorID=36
انظر موقع "شركة وشة" الإعلاميّة القريبة من حركة التغيير:
http://www.wusha.net/

٩٦نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية. وجدير بالملاحظة أنه بعد هذه المقابلة معه؛ خصّصت الحكومة منحة مالية قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار شهريًّا للحركة. ولكنَّ هذه المنحة خاضعةٌ لقرار الحزبين الحاكمين؛ إذ يتم قطعها عندما تتصاعد مواقف حركة التغيير والمعارضة ككل. علمًا بأنّ حصّة "الاتحاد" و "البارتي" الآن من ميزانية الإقليم هي ٥٠٠٠٠٠٠ دولار شهريًّا؛ عدا رواتب كوادرهم الحزبية والإعلامية، ومصاريف قنواتهم الإعلامية، مع أنّ حجم كتلهم البرلمانية قريب من حجم كتلة التغيير.

ثالثًا: معوقات داخليّة

تعاني أحزاب المعارضة في إقليم كردستان العراق من أزمةٍ داخليّة بين صفوفها؛ تتمثّل في أزمة عدم الثّقة المتبادلة بينها، وخشية كلّ طرف من أن يستولي الطّرف الآخر على قيادة حركة المعارضة، فيُهَمَّش الآخر؛ هذا فضلًا عن الخوف من تعاون البعض مع السّلطة ضدّ أحزاب المعارضة. وقد أوضح ذلك القياديّ في "الاتّحاد الإسلاميّ" (أبو بكر علي) أنّ "حركة التّغيير ترى في نفسها المعارضة الحقيقيّة وتهمِّشُ الآخرين، فضلًا عن أنّ مواقفهم غير ثابتة ومتغيّرة"[٩٧].

رابعًا: معوقات أخرى

تتعلّق المعوقات الأخرى بموقف الجماهير الشعبيّة داخل إقليم كردستان العراق؛ إذ يخشى البعض من أن يُحرَموا من الامتيازات التي يتمتّعون بها مع أحزاب السّلطة، إن هم غيّروا موقفهم لصالح المعارضة؛ أو من أن يَجري نقلهم الوظيفيّ. وقد أشار نوشيروان مصطفى إلى "أنّه تمّ نقل أكثر من ٥٠٠ موظّف في القوّات المسلّحة والمناصب الوظيفيّة الأخرى، بسبب انضمامهم إلى حركة التّغيير"[٩٨].

وعدا الخشية على مصدر الرّزق؛ يوجد اقتناع بأنّ المعارضة غير قادرة على أن تفعل أكثر ممّا تفعله الحكومة الآن، وهو الأمر الذي يطرح مشكلةً أخرى على المعارضة. فالبعض يرى أن لا فرق بين الحكومة والمعارضة؛ لاسيّما أنّ قيادات المعارضة هي نفسها القيادات التي كانت في السّلطة، ولم تقدّم شيئًا للمواطنين.

٩٧أبوبكر كارواني، مقابلة شخصية.
٩٨نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

من خلال ما تقدّم يمكن القول إنّ هناك معوّقاتٍ كثيرةً تعرقل عمل أحزاب المعارضة السياسيّة، وتحدّ فاعليّتها؛ قسمٌ منها يتعلّق بأحزاب المعارضة نفسها، وأزمة انعدام الثّقة الموجودة بينها، وخشية أَحَدِها من الآخر؛ وقسم آخر يتعلّق بمسعى الحكومة إلى إضعاف المعارضة، والتّقليل من شأنها بوسائلَ شتّى؛ بعضها مشروع، وبعضها الآخر دون ذلك. وذلك ما يجعل المعارضة أمام امتحانٍ صعب؛ فلا هي متمكّنة من القيام بواجبات المعارضة الحقيقيّة ومهامّها، ولا هي قادرة على أن تكون بديلا للسّلطة. لذا فإنّها ستبقى معارضةً ذات تأثير لا يُنكر على السّاحة السياسيّة في الإقليم، دون أن يجعلها ذلك ترتقي إلى مستوى البديل للسّلطة السياسيّة في الإقليم، في الوقت الحاضر على أقلّ تقدير.

٩. المبحث الثّالث: الآفاق المستقبليّة للمعارضة السياسيّة في الإقليم

مع أنّه من المبكر جدًّا الحديث عن استشراف مستقبل هذه المعارضة، بعد سنتين فقط من نجاحها النِّسبيّ في انتخابات برلمان الإقليم؛ فإنّ ذلك لا يمنعُنا من الإشارة إلى مجموعةٍ من المتغيِّرات الدّاعمة لحراك المعارضة السياسيّة –وخاصّةً حركة التّغيير– في العمليّة السياسيّة في الإقليم.

كان السّلوك الانتخابي للنّاخب الكرديّ في انتخابات تمّوز ٢٠٠٩، خاصّةً في محافظة السليمانيّة؛ إيذانًا بكسر جدار الخوف والرّهبة الذي كان مخيّمًا على الأجواء السياسيّة في الإقليم؛ وذلك بسبب تراكم الاقتتال الدّاخلي، وكثرة الصّراعات الداخليّة والأعمال الإرهابيّة التي تقوم بها الجماعات الإرهابيّة (من أمثال أنصار الإسلام)، وردّ السّلطة عليها. فعلى الرّغم من مشاركة السّلطة السياسيّة بكلِّ ثِقلها المادِّي والمعنويّ والعسكريّ (ابتداءً من أعلى السّلطات –متمثّلة في الرّئيس العراقيّ، ورئيس الإقليم، ووزراء الكرد في حكومة الإقليم، والحكومة الاتّحادية؛ وصولًا إلى دوائر الدّولة، وقوّات البيشمةرطة ..إلخ) في الحملات الانتخابيّة، وعلى الرّغم من جميع المخالفات التي حدثت (وأسلفنا

عنها الحديث)؛ فإنّ الأكثريّة المطلقة للنّاخبين في محافظة السليمانيّة صوَّتَتْ ضدّ مرشَّحي قائمة السّلطة لبرلمان الإقليم ورئاسته[٩٩].

من جانبٍ آخر، فإنّ إقرار منح الأحزاب والكيانات السياسيّة ميزانيّةً بحسب القانون وبصورةٍ عادلة؛ قد يؤدّي إلى فتح أبوابٍ أوسعَ أمام أنشطة المعارضة، خصوصًا وأنّها (وبالأخصّ منها "حركة التّغيير") لم تُحمِّل نفسها حتّى الآن أعباءَ مصاريف بناء تنظيمٍ حزبيٍّ؛ وذلك على طراز "الأحزاب الشرقيّة الستالينيّة"، التي تطلب فتح مقرّاتٍ ومكاتبَ حتّى في القرى والأزقّة وأحياء المدن. إنّ من شأن هذا الإجراء، أن يمكِّن المعارضة من صرف ميزانيّتها على مشاريع تسمح لها بكسب وِدِّ الشّارع الكرديّ وصوته في المستقبل المنظور.

وإضافةً إلى كلّ ذلك؛ فإنّ حركة التّغيير –بما هي أكبر جناح للمعارضة في الإقليم– هي حركة غير أيديولوجيّة وواقعيّة؛ تتركّز أفكارها وبرامجها على تحقيق المصالح العليا لمواطني الإقليم. وقد أدّت هذه الميزة فيها إلى استقبال قطاعات واسعة من المواطنين –من ذوي الأفكار المختلفة– لها؛ وذلك بالاشتراك في قوائمها، والتّصويت لها، ومساندتها؛ ممّا قد يؤدّي –في حال استمرار هذا التوجّه العامّ في قيادة الحركة– إلى نجاحاتٍ أكبرَ في المستقبل. وليس من المستبعد –في هذه الحالة– تكرار تجربة حزب العدالة والتّنمية التركيّة في كردستان العراق، مع مرور بعض الوقت.

إنّ وجودَ معارضة قويّة على السّاحة السياسيّة في الإقليم، وبدْء تبلور نتائج ذلك الوجود في المستقبل القريب؛ من شأنه أن يُؤدّي إلى تعاظم ثقة النّاخب بها، ومساندتها في المستقبل. فضغط المعارضة على السّلطة لمكافحة الفساد، وانتهاج الشفافيّة في الميزانيّة والقضايا الماليّة والاقتصاديّة والتجاريّة الأخرى، وتوفير الخدمات الأساسيّة للمواطنين؛ سوف يؤدّي إلى تقوية ثقة النّاخب بالمعارضة،

٩٩على الرغم من قلّة مراكز استطلاع الرأي، وافتقار بعضها للمهَنية العالية؛ فإنّ ٧٠% من مواطني دهوك راضون عن أداء المعارضة في الإقليم، وذلك بحسب استطلاع رأي أجراه معهد دهوك للمسائل السياسية بدهوك (ثةيمانطةى دهؤك بؤ ثرسة سياسييةكان)، في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ انظر: سبةى، "محافظة" دهوك: نحو ٧٠% من مواطني مدينة دهوك راضون عن أداء المعارضة داخل البرلمان (باللغة الكردية)، على موقع:
http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=22683&cat=1

وتفَهُّمه لدورها المهمّ والبَنّاء في تحقيق مصالحه والاستجابة لآماله وإدراك همومه[١٠٠]. وفي الوقت نفسه، فإنّ نجاح المعارضة في المهامّ الملقاةِ على عاتقها؛ ستكون له إيجابيّات كبيرة على العمليّة الديمقراطيّة وعلى الحياة السّياسية في الإقليم.

وأثناء المفاوضات الأخيرة بين الحزبين الحاكمين والأحزاب المعارضة الثّلاثة؛ قدّمت المعارضة مشروعًا للإصلاح السّياسي في الإقليم. ويتضمّن ستّة ملفّات خاصّة بإصلاح النّظام السياسيّ في الإقليم، وبالقوّات المسلّحة والأمنيّة، وبالسّلطة القضائيّة، وبمكافحة الفساد، وبوزارة التّربية، وبتشكيل حكومة انتقاليّة قادرة على إجراء هذه الإصلاحات. فإذا تبنَّت الحكومة المقبلة –المُزمعُ تشكيلها مطلع العام القادم– هذا المشروع؛ فإنّ ذلك يمكن أن يؤدّيَ إلى مأْسسة الحياة السياسيّة في الإقليم؛ ممّا يمهّد السّبيل أمام التّداول السّلمي للسّلطة، وترسيخ مبادئ الدّيمقراطية.

ولا يسعُنا هنا تجاهل دور الثّورات التي حدثت في الدّول العربيّة؛ تلك التي أثبتت فشل تجربة النّظم السّياسية المستندة على حكم الحزب الواحد وحكم العائلة. وممّا لاشكّ فيه أنّ أحداث المنطقة ستؤثّر بصورةٍ مباشرة في الإقليم أيضًا، وستشكّل وسيلة ضغط على الحزبين الحاكمين ليقوما بإصلاحاتٍ جذريّة. وإلى جانب ذلك؛ لا يُستبعد لجوء المواطنين وقوى المعارضة إلى الشّارع مرّةً أخرى –وبصورةٍ أقوى– لتغيير الواقع السّياسي التّقليدي المنتمي إلى الماضي.

ولدى أحزاب المعارضة –لاسيّما منها "حركة التّغيير"– أمل كبير في أنّها ستتمكّن من قيادة الشّارع في إقليم كردستان العراق، واستلام السّلطة من الأحزاب الحاكمة اليوم، وانتقال هذه الأحزاب –في المقابل– إلى المعارضة؛ وهو ما عبّر عنه القياديّ نوشيروان مصطفى بقوله: "إنّ المعارضة ستستلم السّلطة، وتذهبُ أحزاب السّلطة إلى المعارضة"[١٠١].

١٠٠بحسب استطلاع رأي أجرتْه "منظّمة بوينت" في الإقليم؛ يرى أكثر من ٦٩% ممّن استُطلِعت آراؤهم في شهر تشرين الثاني ٢٠١٠، أنّ "حركةَ التغيير" استطاعت أن تكون الصّوتَ الحقيقيَّ لشعب كردستان. انظر: منظّمة بوينت، المعارضة بين بريق الشّعارات وتحقيق الإنجازات، ديسمبر / كانون الأوّل ٢٠١٠، على موقع:
http://www.pointnumber.com/ara/Default.aspx?page=survey&id=65

١٠١نوشيروان مصطفى، مقابلة شخصية.

الخاتمة

من خلال ما تقدّم يمكننا القول:

إنّ هناك جملة من المتغيّرات أدّت إلى تأخّر بروز المعارضة السّياسية في الإقليم، خاصّةً في تسعينيّات القرن الماضي؛ ومنها: رغبة جُلِّ الأحزاب السّياسية الكرديّة في الوصول إلى السّلطة، وحالة عدم الثّقة المتبادَلَة بين هذه الأحزاب، وغياب تجربة سابقة في الحكم وتجربة في الحياة الدّيمقراطية عمومًا، وطبيعة المرحلة التي مرّت بها تجربة الحكم في كردستان؛ التي كان يُؤمَلُ أن تكون مرحلة بناء وتأسيس يشارك فيها الجميع.

ولكنّ مجموعة من العوامل الأخرى –التي تبلورت منذ سنوات قليلة– قد أدّت إلى بروز المعارضة المدنيّة والاعتراضات الشّعبية، وإلى ولادة معارضة سياسيّة قويّة داخل برلمان كوستان في النّهاية؛ نذكر منها: تغيير النّظام السّياسي العراقيّ، واستياء النّاس من الأوضاع الخدميّة الرّديئة، واستقالة عددٍ كبيرٍ من المسؤولين الحزبيّين في الاتّحاد. كلّ ذلك شكّل إرهاصاتٍ حقيقيّةً لتبلور فكرة المعارضة؛ التي قادها –في بداية الأمر– ثُلَّةٌ من المثقّفين المستقلّين، والإعلام الأهلي الحرّ، والحركات المدنيّة، والاعتراضات الشعبيّة، فضلًا عن كتلة الإصلاح داخل "الاتّحاد".

وعلى الرّغم من قِصَرِ مدّة ظهور المعارضة السّياسية في الإقليم؛ فإنّها استطاعت فرْضَ سلوكٍ برلمانيّ جديد على الجميع، وإرجاعَ أموالٍ كثيرة إلى الشّعب. وإذا ما استمرّت المعارضة السّياسية في الإقليم بالجماهيريّة السّابقة نفسها، وحافظت على تنوُّعها، ولم تتبنَّ أيديولوجيّةً واحدة؛ فمن المؤمَّل أن يكون لها مستقبلٌ أفضل في الإقليم، تساهم من خلاله في ترسيخ قيم المعارضة السّلمية وقواعِدِها البنّاءة المرسِّخة لقواعدِ الدّيمقراطية الصّحيحة.

المصادر والمراجع

أوّلًا: الكتب

آراس **عبد الرحمن مصطفى**، انتفاضة آذار ١٩٩١ في جنوب كردستان **(باللغة الكردية)، (السليمانية: مؤسّسة حمدي للنشر، ٢٠٠٩)**.

جراس نار. في ستانسفيلد، كردستان العراق التطوّرات السياسية ونموّ الديموقراطية **(باللغة الكردية)، ترجمة: ياسين سردشتي، (السليمانية: مطبعة سيما، ٢٠١٠)**.

عبد الحسين شعبان، **السّيادة ومبدأ التدخّل الإنساني**، (أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٠).

غسان العزي، **سياسة القوّة / مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠).

المجلس الوطنيّ لكردستان العراق، **مجموعة القوانين والقرارات الصّادرة عن المجلس الوطنيّ لكردستان العراق**، المجلّد الثاني، ط١، ١٩٩٧.

نوشيروان مصطفى أمين، **بين مام جلال وأنا آذار ١٩٩٩ – شباط ٢٠٠١** (باللغة الكردية)، (السليمانية: مطبعة رنج، ٢٠٠٩).

نوشيروان مصطفى أمين، مذكّراتي في مجلس الحكم **(باللّغة الكرديّة)، (السليمانية: مركز جمال علي بابير للطّباعة والنشر، د.ن)**.

ياسين صالح، **المعارضة السياسيّة** (باللغة الكردية)، (السليمانية: مطبعة رنج، ٢٠٠٩).

يوسف جوران، ظهور تنظيم القاعدة في كردستان العراق **(باللّغة الكردية)، (السليمانيّة: مكتب الفكر والتّوعية للاتّحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٩)**.

ثانيًا: المجلّات

دلير عبد الله، "الجماعة الإسلامية تؤدّي إلى انهيار قائمة الأحزاب الأربعة"، **مجلّة ريكا**، العدد ١٣، (٢٠ من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، ص ص ١٠ – ١١).

زوبير رسول، "المعارضة السياسيّة في إقليم كردستان"، **مجلّة روشنجري**، العدد ٢٧، (شتاء ٢٠١٠). ص ص ٥٣ – ٩٢.

لفين، "تفاصيل أحداث ٣١ آب"، **مجلّة لفين**، العدد ٧٤، (١ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ٣١ – ٣٥.

هلويست عثمان وبرهم لطيف، "لقاء مع د. عبد المصور البرزاني"، **مجلّة ريكا**، العدد ١٣، (٢٠ من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، ص ص ١٧ – ١٩).